حوليات آداب عين شمس المجلد٤٦ (عدد يناير– مارس٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

ظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار من منظور سسيولوجي دراسة ميدانية بقرية شطب بمحافظة أسيوط

حمد الله أحمد كيلاني*

مدرس علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب جامعة أسيوط

المستخلص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار في صعيد مصر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي استنادا إلى طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من المواطنين بقرية شطب، وقد بلغ عدد مفرداتها ٢٩٣ مبحوثا، وقد تم تطبيق استمارة استبار من تصميم الباحث بعد إخضاعها للتحكيم، كما استعان الباحث ببعض الاخباريين من أبناء القرية للحصول على معلومات أكثر عمقا وتفصيلا حول ظاهرة الدراسة، وقد أظهرت النتائج في مجملها أن غياب الاستقرار السياسي والانفلات الأمني بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ أسهم في زيادة نشاط الأفراد نحو التنقيب غير المشروع عن الآثار، كما كشفت الدراسة عن علاقات دالة بين الفقر والبطالة واتجاه الأفراد نحو التنقيب عن الآثار، كما أوضحت النتائج أن المنقبين عن الآثار غالبا ما يكون لهم أنشطة غير مشروعة أخرى: كتجارة المخدرات، والسلاح، والنصب والاحتيال، كما كشفت الدراسة عن تأثير التنقيب غير المشروع على صحة المنقبين: كالإصابات الجسدية، أو الاختناق، أو حدوث الوفاة، نتيجة العشوائية في التنقيب، وعدم التخطيط. كما كشفت الدراسة عن وعي عينة الدراسة بأن التنقيب غير الشرعي أدى إلى تهريب ثروات الوطن ومقدراته الثقافية والحضارية، والعبث بالآثار ذات القيمة التاريخية والحضارية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة :

تمثل المعالم والبقايا الأثرية مورداً أساسياً للاقتصاد المصري، من منطلق كون أشكالها، ونماذجها، ومجموعاتها، ومفرداتها في مقدمة محركات السياحة إلى مصر العريقة، التي تدر عائداً مهما للدخل القومي المصري الذي يسهم في التنمية على كافة المستويات. وانفردت مصر عالمياً بمرور حضارات متتالية عليها بدءاً من الحضارة الفرعونية، ومروراً بالحضارة الإغريقية والرومانية والقبطية ووصولاً إلى الحضارة الإسلامية. وخلفت هذه الحضارات إرثاً أثرياً يمثل ثلث آثار العالم، يوجد في إطار ثلاث صور رئيسية تمثلت إما في: صورة ثابتة كالأهرامات، وأبي الهول، والمساجد، والكنائس، والمعابد الأثرية، وإما في صورة آثار منقولة كالتماثيل، والآثار الموجودة بالمتاحف، بالإضافة إلى ما لا حصر له من الأراضي الأثرية التي تحوي كنوزاً في باطنها لم تكتشف بعد (رضوان، ٢٠٠٨: ٢٥٥). إلا أن هذه الأثار لم تسلم من أيدي اللصوص والمنقبين الذين يبحثون عنها في كل الأماكن آملين في التوصل إليها وبيعها لتحقق لهم مردوداً مادياً واقتصادياً كبيراً، ومع غياب الاستقرار السياسي والانفلات الأمني الذي حدث بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م وما تبعه من أحداث سياسية، في مصر وفي الدول العربية المجاورة، كان له مردوده على تفاقم ظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار، فلم تسلم أي بقعة في مصر من هذه الظاهرة.

والدراسة الراهنة تحاول الكشف عن الأبعاد الاجتماعية لهذه الظاهرة من حيث أسبابها، وآثارها، من خلال الكشف عن رؤى أبناء مجتمع البحث وموقفهم منها.

أولاً- مشكلة الدراسة :

على الرغم من أن الدراسات والأبحاث التي اهتمت بموضوع الآثار كثيرة ومتشعبة في جوانبها العلمية والمنهجية، إلا فأن الجانب الاجتماعي لهذا الموضوع لم يلق اهتماماً كافياً، فظل بكراً لم يشقه الباحثون، ومن ثم فإن جوانب اجتماعية كثيرة منه لا زالت غامضة ومجهولة، تحتاج الوقوف عليها، وتتضاعف أهمية الموضوع خصوصاً بعد اندلاع أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما تبعها من أحداث سياسية واجتماعية في مصر وفي دول الجوار، حيث كان للانفلات الأمني دور في انتشار سرقة الآثار وتهريبها، ويُعد ذلك من الجرائم الخطيرة التي ترتكب في حق تاريخ المجتمع المصري وحضاراته القديمة، وقد تم التأثير السلبي على أهم مكونات الذاكرة البشرية الممتدة إلى أعمق جذورها، حيث إن قيمة الأثر التاريخي لا تتوقف عند متعة مشاهدته فحسب، ولكنها تعني استعادة هذا التاريخ، فإذا سقط المكان أو توارى سقطت معه رموز التاريخ وضاعت ذاكرة الأمة.

ومنذ أحداث يناير تطالعنا وسائل الإعلام بالعديد من حوادث التنقيب غير المشروع عن الآثار في مصر، ومن بينها ما نشرته جريدة اليوم السابع خبراً بعنوان "ضبط تسعة أشخاص أثناء تنقيبهم عن الآثار في أسيوط"(اليوم السابع، ٢٠١٦) وخبراً آخر نشرته جريدة المصر ي اليوم بعنوان "القبض على سبعة عشر شخصاً بتهمة التنقيب عن الآثار بأسيوط"(المصري اليوم، ٢٠١٧)، وخبراً آخر نشرته جريدة ولاد البلد بعنوان "القبض على ثلاثة أشخاص بتهمة التنقيب عن الآثار في قوص" (ولاد البلد، ٢٠١٧)، وغيرها الكثير من الأخبار التي تنشر حول ظاهرة التنقيب عن الآثار خاصة في مجتمعات الصعيد، بل إن بعض الصحف خصصت لهذا الموضوع تحقيقات صحفية ومنها التحقيقات الذي نشرتها جريدة الوطن في العدد ١٣٦٩ في ٢٠١٧/١/٢٨م بعناوين "رحلة للتنقيب عن الآثار على عمق ٧ أمتار داخل منزل بأسوان"، والثاني بعنوان ""امرأة بالجلابية مع ملك الآثار في جبال دشنا بحثاً عن اللقية"، والتحقيق الثالث "بعد ٤١ عاماً

من الجري وراء الوهم سأصل للكنز" وكلها نشرت في (جريدة الوطن، العدد ١٣٦٩). ولم تكن جريدة الوطن هي الصحيفة الوحيدة التي أجرت تحقيقات حول هذا الموضوع بل أغلب الصحف المصرية اهتمت بنشر تحقيقا أو مقالا حول هذه الظاهرة، مما يوضح مدى خطورتها وانتشارها على مستوى المجتمع المصري ككل وعلى مستوى المجتمع الصعيد بصفة خاصة، مما لفت انتباه الباحث لدراسة هذه الظاهرة .

وعلى مستوى الدراسات السابقة التي اهتمت بظاهرة التنقيب عن الآثار، فتكاد تخلو من دراسة اجتماعية امبريقية، بل إن أغلب هذه الدراسات تم في مجالات علمية مختلفة عن علم الاجتماع، ومن بين هذه الدراسات، دراسة رضا عبدالحكيم رضوان بعنوان "الحماية الجنائية للآثار" التي أكدت أن جرائم الآثار تماثل إلى حد بعيد جرائم المخدرات، وحيث يحقق الجناة كما في جرائم الاتجار والتهريب عائدا كبيرا يغري على الاستمرار في هذه التصرفات غير المشروعة، وأن جرائم الآثار تتجاوز الحدود بين الدول، وإنما تتجاوز النطاق الإقليمي الوطني، لتصبح جرائم الآثار من أبرز الجرائم العالمية، التي يلزم لمكافحتها تعاون علمى و دولي، وهذا يفسر عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من أجل وضع حلول موحدة تلزم جميع الأطراف، وحيث يصاغ هذا الالتزام داخل نصوص القوانين الوطنية الخاصة (رضوان، ٢٠٠٨: ٢٢٣-٢٧٢).

وحاولت دراسة مازن خلف الشمري بعنوان "جريمة التنقيب الأثري غير المشروع" فحاولت الوقوف على البعد القانوني لجريمة التنقيب الأثري غير المشروع من خلال عقد مقارنات بين القانون العراقي والقانون المصري في مجال حماية الآثار، وعقوبات جرائم التنقيب غير المشروع، وتوصلت إلى ضرورة إعادة النظر في النصوص العقابية الخاصة بحماية الآثار التي لا تتناسب مع جسامة وخطورة بعض الجرائم المرتكبة ضدها، وتشديد الرقابة على بعثات التنقيب والتسجيل الشامل للآثار المكتشفة، وإنشاء وحدات أثرية بالمطارات الدولية وتكوين شرطة تختص بحراسة الآثار والمتاحف والمخازن الأثرية تابعة إداريا لوزارة الداخلية، وفنيا لدائرة الآثار في وزارة الثقافة (الشمري، ٢٠١١: ٣٥٩-٣٨٦).

ودراسة حمدان طه بعنوان "الآثار والاحتلال في فلسطين : التنقيبات غير القانونية والاتجار غير المشروع بالآثار" مؤكدة على أن عمليات الاتجار غير القانوني للآثار الفلسطينية أدت إلى تحفيز وزيادة عمليات التنقيب غير المشروع عن الآثار في الأراضي الفلسطينية وخاصة في ظل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية (طه، ٢٠٠٩: ٤١-١٠١). أما دراسة أمين أحمد الحذيفي "صور الحماية الجنائية للآثار في التشريعين السعودي واليمني" فقد أشارت إلى أن المشرع اليمني والسعودي لم يعط الأهمية الكافية لجريمة التنقيب غير المشروع عن الآثار تتناسب مع جسامة الفعل وخطورته (الحذيفي، ٢٠٠٩: ٢٨٨). ودراسة عادل يحيى "آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ" التي أكدت على أن غياب الاستقرار السياسي في فلسطين زاد من عمليات التنقيب غير المشروع عن الآثار، كما أكدت الدراسة على أن المنقبيين هم في العادة رجال ريفيون فقراء عاطلون عن العمل يلجئون للتنقيب كوسيلة لمواجهة الفقر والبطالة، حيث إنهم يبيعون ما يكتشفونه (يحيا، ٢٠٠٨: ١٢٨-١٢٩).

كما تعرضت وسائل الإعلام لظاهرة التنقيب عن الآثار وما ينتج عنها من آثار سلبية على التنمية، وهكذا يتضح ويتأكد أهمية الكشف عن ظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار من حيث أسبابها وآثارها في المجتمع المصري. وبناءً على المؤشرات السابقة،

تتحدد مشكلة البحث في محاولاة الاجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي "ما الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار في المجتمع المصري؟".

ثانيا- أهمية الدراسة :

تعود أهمية الدراسة الراهنة إلى ما يأتي:

- خطورة ظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار على مسار التنمية.
- ندرة الدراسات الاجتماعية التي أجريت على التنقيب غير المشروع في المجتمع المصري، وعدم وجود معارف علمية كافية تفسر الظاهرة موضع الدراسة تأتي أهمية هذه الدراسة.
- الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات الاجرائية تساعد المسئولين في مجال الأثريات والسياحة على حماية وصيانة الآثار، بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرار وصانعي السياسات في وضع الخطط والبرامج التي يعتمد عليها في حماية البيئة الأثرية في المجتمع المصري.
- ما تكشف عنه وسائل الإعلام من زيادة حوادث التنقيب غير المشروع عن الآثار يوماً بعد يوم وخاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى اليوم.
- يمكن الإفادة من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في وضع سياسات ثقافية من شأنها تحسين نشر الوعي الأثري لدى السكان (الوعي بأهمية الآثار وأهمية المحافظة عليها) وحسن التعامل معها والخطوات القانونية نحو الكشف عنها، والتبليغ عن حالات التنقيب غير المشروع عن الآثار لما لها من مخاطر على الأفراد والمجتمع والحضارة المصرية القديمة بشكل عام.

ثالثا- أهداف البحث وتساؤلاته:

انطلاقاً من مشكلة البحث وهدفه الأساسي وهو الوقوف على الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار في صعيد مصر. وتتحدد أهداف البحث الحالية في الآتي:

١- الوقوف على طبيعة ظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار في صعيد مصر. ولتحقيق هذا الهدف يحاول الباحث الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما مدى انتشار ظاهرة التنقيب غير المشروع في صعيد مصر؟
- ما مدى المعرفة بمجالات التنقيب عن الآثار؟
- ما أهم المناطق التي تنتشر فيها التنقيب عن الآثار؟
- ما أساليب معرفة تواجد الآثار؟
- ما أهم الطرق المستخدمة في التنقيب عن الآثار؟
- ما مدى دلالة الوعي بعملية التنقيب غير المشروع عن الآثار؟

٢- الوقوف على أسباب التنقيب غير المشروع عن الآثار. ولتحقيق هذا الهدف يحاول الباحث الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما أسباب التنقيب عن الآثار.
- ما حجم المشاركة في التنقيب عن الآثار بين مفردات العينة؟
- ما مدى دلالة المشاركة في التنقيب وفقاً للمتغيرات الديمجرافية؟
- ما اتجاهت عملية التنقيب بعد أحداث ٢٥ يناير٢٠١١م؟

٣- الكشف عن الآثار الاجتماعية للتنقيب عن الآثار. يحاول الباحث تحقيق هذا الهدف من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية:

- ما موقف أبناء مجتمع الدراسة من الآثار المترتبة عن التنقيب غير المشروع عن الآثار؟

- ما مدى الوعي بالآثار الاجتماعية المترتبة على التنقيب غير المشروع عن الآثار؟

رابعا- الإطار النظري للدراسة:

(١) مفاهيم الدراسة:

أ- مفهوم الآثار:

الآثار في اللغة العربية جمع أثر، وهو ما خلفه السابقون، والأثري من الأشياء القديم المأثور، والمأثور ما ورث الخلف عن السلف(المعجم الوسيط، ١٩٩٩: ٥)، وعرفت الاتفاقية الدولية لحماية التراث العلمي الثقافي والطبيعي التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافية "اليونسكو" المنعقدة في باريس عام ١٩٧٢م، الآثار بأنها: الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على الأواني والعناصر او التكوينات ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف ومجموعة المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم (التحافي، ٢٠٠٣: ١٩٩).

ويعرفه قانون الآثار المصري رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣م أنه كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة، وأحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام، متى كانت له قيمة، او اهمية أثرية أو صلة تاريخية بها، كذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها (قانون الآثار المصري، ١٩٨٣: مادة١). ويقرر القانون اليمني أن الأثر "أي مادة منقولة أو ثابتة خلفتها الحضارة او تركتها الأجيال السابقة في اليمن مما تم صنعه أو إنتاجه او تشييده أو نقشه أو كتابته قبل ٢٠٠ سنة، ويشمل ذلك الوثائق والمخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية، وكذلك أية مادة منقولة أو ثابتة لا يقل عمرها عن ٥٠٠ سنة ميلادية، إذا وجد أن المصلحة العامة تقتضي المحافظة عليها بسبب قيمتها التاريخية أو الفنية على أن يتم ذلك بقرار من الرئيس، ويقرر نظام الآثار السعودي أن الآثار هي الممتلكات الثابتة والمنقولة التي ترجع لدائرة الآثار أن تعتبر من الآثار أيضا الممتلكات الثابتة أو المنقولة التي ترجع إلى عهود قديمة، إذ وجد ان لها خصائص تاريخية أو فنية ويصدر بذلك قرار من وزير المعارف بناء على اقتراح من دائرة الآثار، أما قانون الآثار العراقي فعرفه بأنه الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها او انتجها او كتبها او رسمها او صورها الإنسان (الشمري، ٢٠١١: ٣٦٩-٣٧٠).

ويعرفه قانون الآثار العربي الموحد في المادة (٣) بأنه: يعتبر أثرا أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة عما يكشف عنه أو يعثر عليه، سواء كان ذلك عقارا أو منقولا يتصل بالفنون أو العلوم أو الآداب أو الأخلاق أو العقائد أو الحياة اليومية، او الأحداث العامة، وغيرها مما يرجع تاريخه إلى مائة سنة مضت متى كانت له قيمة فنية أو تاريخية (الحذيفي، ٢٠٠٩: ٢٥٥).

والآثار على العموم تعد جزءا من التراث الثقافي لكل دولة، كما أنها جزء من الممتلكات الثقافية لها، فهي إذا مرآة تكشف عبقرية أي شعب ومكونات شخصيته، وتجسد إبداعات أبنائه عبر العصور، وتشكل تاريخه في مختلف العلوم والفنون والآداب، وتشهد على حضارته ونضاله الوطني والقومي والإنساني، وتوضح عقائده الدينية ونظمه السياسية والقنونية والاقتصادية والاجتماعية، وتخلد قادته في مختلف الميادين، وتكشف علاقاته الداخلية والخارجية فهي ذات قيمة مادية ومعنوية تعد بمثابة كنوز تفوق كل ثمن وتزداد قيمتها على مر العصور (التحافي، ٢٠٠٣: ٢٠٠).

ب- مفهوم التنقيب عن الآثار:

يختلف مفهوم التنقيب عن الآثار من شخص لآخر، فمن الناس من يراه مجرد مغامرة هدفها الأول البحث عن الكنوز والتحف القديمة والعاديات المدفونة إما للاتجار بها، أو للاستمتاع بها في تزيين القاعات بالقصور، كما كان يفعل نبلاء ايطاليا وأشراف اوربا منذ عصر النهضة، او لحفظها في قاعات كما كان يفعل نبلاء ايطاليا وأشراف اوربا منذ عصر النهضة، أو لحفظها في قاعات العرض بالمتاحف الخاصة أو العامة (الفخراني، ١٩٩٢: ١٧). امالتنقيب عن الآثار في صورته الحديثة فهو فن التنقيب عن الإنسان في العصور المختلفة من خلال المخلفات التي كان يستعملها أو التي عاصرته (الفخراني، ١٩٩٢: ١٨).

والغاية من التنقيب عن الآثار تكمن في القيم والمعاني التي تقدمها لنا الآثار ذاتها، فبالإضافة للقيم المادية والفنية لبعض هذه المكتشفات الأثرية كمقبرة توت عنخ آمون أو رأس نفرتيتي أو معبد البارثنون وتماثيل فيدياس ورسومات اكركياس وغيرهم، فإن الآثار تجسد لنا صورة الإنسان في الأزمنة القديمة، فهي تكشف عن أفكاره وعقيدته، وتعبر عن إمكانياته المالدية وقدرته على تشكليها، وتحدد لنا ذوقه وفنونه، كما ترسم لنا علاقاته بالبيئة المحيطة به وبالناس القريب منهم والبعيد عنهم (الفخراني، ١٩٩٢: ١٩).

فالمنقب يغور في حفرياته وفي بحثه عن حضارة الإنسانية إلى عصور قد تسبق الزمن الذي عرف فيه الإنسان الكتابة وحتى في العصور التي انتشرت فيها الكتابة، فإن التنقيب عن الآثار كثيراً ما يصحح معلوماتنا التي لم تكن فيها الوثائق صادقة أو كان فيها تحيز ومحاباة يبعدها عن الأمانة والنزاهة والدقة، لأننا ندرك أن المؤرخ قد يحابي ويمالي ملكاً من الملوك أو زعيماً من الزعماء، وقد يحرمه حقه فيما قام به من أعمال إن كانت ميوله بعيدة عنه وكراهيته له قائمة، بل إننا ندرك أن أقطاراً قد عرفت الكتابة بينما تخلفت أخرى عنها فترات أخرى متباينة، فالتنقيب عندئذ وسيلتنا الوحيدة في تسجيل أحداث هذه الأقطار قبل معرفتها الكتابة وتختلف هذه الفترة من قطر لآخر، إذ عرفت مصر وبلاد ما بين النهرين الكتابة قبل الأف الثالث قبل الميلاد، بينما لم تظهر الكتابة في بريطانيا إلا في القرن الأول عند مجئ الرومان، من هذا يتضح ان المنقب عن الآثار هو في الواقع مؤرخ للحضارات البشرية في كل العصور(الفخراني، ١٩٩٢: ١٩-٢٠).

التنقيب غير المشروع عن الآثار: هو القيام بأعمال الحفر والسبر والتحري التي تستهدف العثو ر على آثار منقولة أو غير منقولة بعيداً عن أعين الناس لمخالفتها لقوانيين المجتمع وقيمه.

ج- مفهوم الجريمة:

الجريمة من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله، وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين كالمصلحين ورجال الدين والفلاسفة وغيرهم، كلٌ حاول أن يبدي فيها رأيا، ويلتمس لها حلاً، ويجتهد أن يقدم لها تحليلاً (الجوهري، ١٩٩٨: ٣١١). إن تحديد مضمون الجريمة من الناحية القانونية يرى أن الجريمة سلوك يحرمه القانون، ويرد عليه بعقوبة جزائية، أي أن أي فعل لايعد جريمة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك، فالأصل في تجريم الأفعال من الناحية القانونية، "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" (عبيد، ١٩٩٣: ٩٧-٩٨)، فالقانون هو مناط التجريم (McLaughlin & Muncie, 2001: 59). ومن أشهر التعريفات التي تبنت ذلك الاتجاه تعريف الفقيه جيروم هول Jerome Hall الذي عرف الجريمة بأنها؛ ضرر محظور بمقتضى القانون الجنائي، مسند إلى رجل طبيعي بالغ، ارتكبه عن إرادة وقصد، ويجب أن ينال عنه عقاباً معيناً في القانون(Hall, 1990: 55-56).

والجريمة ظاهرة اجتماعية، تظهر في كافة المجتمعات على اعتبار أنها نوع من

السلوك المضاد للمجتمع، والمنافي للنظم الاجتماعية، والتي تحدث اضطراباً في العلاقات الاجتماعية، فالخروج على قيم المجتمع ومعاييره يضر بالجماعة حيث يهدد سلامتها واستقرارها واستمرارها (رشوان، ٢٠٠٥: ١١). واصطلحت المجتمعات على تسمية الخروج على ما رسمته من مبادئ بأنواعها بأنه جريمة(الجوهري، ٢٠٠١: ٣٤١)، فالجريمة هي كل سلوك يخالف ما ترتضيه الجماعة أو المجتمع من قيم وأعراف ومعتقدات، أي أنها كل فعل لا تقبله غالبية أفراد المجتمع(عبداللطيف، ٢٠٠٧: ٣٣). ويرى ماكلوفسكي Michalowski أن الجريمة أي فعل ينتج عنه ضرر اجتماعي Social harm (Treadwell, 2006:10)، ويرى محمد محمود مصطفى أن الجريمة هي الفعل الذي تعتقد فيه الجماعة سواء عن حقيقة أو وهم أنه ضار بمصلحتها الاجتماعية مهدد لكيانها(مصطفى،٢٠٠٣: ١٥٩)، وترى ملك محمد الطحاوي أن الجريمة تمثل ذلك السلوك الضار اجتماعياً، وذلك بغض النظر عن تقدير المشرع له، والنص عليه في المدونة العقابية أو في القوانين المكملة له(الطحاوي،٢٠٠٦: ٢٤٢).

ويرى لاري Larry أن الجريمة هي انتهاك لقواعد السلوك الاجتماعية societal rules of behavior، تم صياغته وتفسيره في صورة نصوص القانون الجنائي a criminal legal code التي تكونت بمساهمة السلطة الاجتماعية والسياسية social and political power والأفراد الذين ينتهكون هذه القواعد يخضعون لعقوبات وجزاءات sanctions قد تصدر من سلطة الدولة state authority وربما تصدر من المجتمع ذاته كوصمة العار الاجتماعي social stigma أو النظرة الدونية أو فقدان المكانة التي تلحق بمرتكب هذا السلوك (Siegel, 2010:18).

بينما يرى محمد عاطف غيث أن الجريمة يمكن تعريفها بأنها، سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية، التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي (غيث، ٢٠٠٦: ٨٤). ويعرفها زين العابدين مخلوف بأنها، كل فعل أو امتناع، يقترفه فرد أو جماعة أو جهة، ويعود بالضرر على المجتمع، ويعاقب عليه القانون، سواء كان جناية أو جنحة أو مخالفة، أي أنها فعل يحرمه القانون من أجل المصلحة العامة ويوقع على مرتكبه العقاب عن طريق الدولة وبواسطة إجراءات قضائية (مخلوف، ٢٠٠٣: ٥٢٨).

ومما سبق، يمكن تعريف الجريمة إجرائياً بأنها كل فعل يقترفه فرد أو جماعة أو جهة، ويعود بالضرر على المجتمع، ويعاقب عليه القانون، سواء كان جناية أو جنحة أو مخالفة، مما يتطلب التبليغ عنه لضبط الجناة وتقديمهم للعدالة.

(٢) الأبعاد القانونية لظاهرة التنقيب عن الآثار:

تتمتع الحماية الجنائية للآثار باولوية في نظر المشرع مقارنة بالحماية المدنية لحق الملكية الذي لم يعد حقاً مطلقاً دون تقييد كما كان عليه الوضع حتى القرن التاسع عشر، وإنما أصبح مقيداً بالحدود التي ترسمها الحماية الجنائية للأثر، من ذلك ما أدخله المشرع الفرنسي من تعديل تشريعي سنة ١٩٩٥ على المادة ٢/٣٢٢ من قانون العقوبات بمقتضاه ثبوت جريمة تخريب وإتلاف الآثار ولو كان الجاني مالكاً للمال محل الاعتداء، كما كفل المشرع الفرنسي ذات الأولوية في بعض النصوص العقابية الخاصة ذات الصلة بالآثار، كما هو الحال بالنسبة للمادة ٢٠ من قانون ٢٧ سبتمبر ١٩٤١ التي نصت على "معاقبة كل من قام بأعمال حفر أو كشف في أرض مملوكة له او لغيره بهدف التنقيب عن الآثار او أي شيء له قيمة من الناحية التاريخية أو ما قبل التاريخ أو الفنية أو الأثرية (الشمري، ٢٠١١: ٣٧٠). ونصت المادة (٥) من قانون الآثار المصري على عدم مشروعية التنقيب

عن الآثار بقولها: "هيئة الآثار المصرية هي المختصة بالإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار والتنقيب عما هو موجود منها تحت سطح الأرض وفي المياه الداخلية والمياه الإقليمية" (الحركان، ٢٠١٠: ١٠١) ووضع المشرع المصري في المادة ٤٢ من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣م على عقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة الآف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من أجرى أعمال الحفر الأثري دون ترخيص أو اشترك في ذلك، والأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه إذا كان الفاعل من العاملين بالآثار(قانون الآثار المصري، ١٩٨٣: المادة ٤). إن العقوبة الحالية لجريمة التنقيب غير المشروع عن الآثار لا تتناسب اطلاقا مع جسامة الفعل وخطورته خصوصا إذا ما علمنا أن مصر من أكثر دول العالم تعرضاً للتنقيب غير المشروع في المواقع الأثرية وهو ما يستتبع أن يشدد المشرع المصري من العقوبات أكثر من غيره ليصل إلى مرتبة الردع والزجر المناسبين مع هذا الجرم وخطورته.

ويؤكد الباحثون أن الجناة يعملون على نطاق واسع بسبب الأساليب التقنية التي يستخدمونها، فمجرموا الآثار في جنوب ايطاليا ينقبون المواقع الأثرية بمعدات تكنولوجية ثقيلة، ولصوص الكنوز في اكلينجهام ببريطانيا، يذكر أنهم أخرجوا من التربة قطعاً برونزية رومانية وباعوها في الولايات المتحدة، وفي أمريكا الوسطى لدى السارقين مولدات كهربائية ومناشير دائرية، لسرقة بلاطات وقطع من حضارة المايان، وفي الصين تهاجم المواقع تحت المياه بالقرب من جزر اكسيشا Xisha بالديناميت، وإن المدافن المخربة في الأردن والتماثيل المشوهة في نيبال والأسطبات "برج بوذي على شكل هرم أو قبة" البوذية في باكستان تشهد على حجم الطلب في بلدان الشمال(رضوان، ٢٠٠٨: ٢٢٥).

(٣) التحليل السوسيولوجي لظاهرة التنقيب عن الآثار:

يتضمن علم الاجتماع العديد من النظريات والآراء الاجتماعية التي حاولت تفسير ظاهرة الجريمة وارجاعها إلى الظروف والعوامل الاجتماعية والبناء الاجتماعي للمجتمع الذي تظهر فيه، وفي هذا المحور ومن الدراسة سوف يتتبع الباحث بعض هذه الآراء والنظريات محاولاً الكشف عن تفسيرها لظاهرة التنقيب عن الآثار في صعيد مصر.

١- التفسير الثقافي لظاهرة التنقيب عن الآثار:

قبل ميرتون فكرة دوركايم عن أن الاغتراب يحدث عند عدم قدرة وسائل الضبط والمعايير الأخلاقية على وضع حدود لطموحات الناس وتطلعاتهم، ولكن ميرتون لم يعترف بأن تطلعات الأفراد استجابة طبيعية بيولوجية عندهم، وإنما أكد أنها نزعات ذات طبيعة اجتماعية فهي كامنة في طبيعة البناء ومنبثقة عنه، ونظر ميرتون إلى المجتمع باعتباره يتضمن تفاعلاً بين عنصرين اجتماعيين أحدهما هو الأهداف الثقافية أو التطلعات التي يتحقق معها النجاح في المجتمع، وثانيهما هو الوسائل المؤسسية والشرعية وهي الطرق المقبولة اجتماعياً والمتاحة لتحقيق الأهداف والتطلعات (بدران وعسكر، ٢٠٠٣: ٣٧-٣٨). وترجع نظرية ميرتون Merton حول "الأنومي أو اللامعيارية Anomie" الجريمة إلى قصور البناء الاجتماعي، ولا يستطيع أن يقدم للأفراد ما يمكنهم من بلوغ الأهداف الاجتماعية، حيث يسود تعارض بين ما يقره المجتمع من وسائل وبين الأهداف التي تحددها الثقافة، والنتيجة إصابة المجتمع بحالة من اللامعيارية أو حالة من انعدام المعايير، بحيث أن حالة الأنومي هي حالة تختفي فيها الحدود بين ما هو ممكن وما هو مستحيل، بين ما هو شرعي وما هو غير مشروع، ما هو عادل وما هو غير ذلك وبالتالي

تنطلق الطموحات بلا ضابط (غانم، ١٩٩٤: ٨١). فالأفراد يميلون إلى التكيف مع المعايير الاجتماعية، وقد يختار الأفراد طرق للتكيف غير الشرعية عندما لاتنجح الوسائل المشروعة في بلوغ آمالهم وطموحاتهم، فتتوقع الافتراضات الثقافية من الأعضاء تحقيق أهداف النجاح بالوسائل المشروعة من خلال الحصول على فرصة عمل مناسبة، وأجرا جيدا نسبيا، وإتمام التعليم، ومع ذلك تستبعد هذه القنوات بعض أفراد المجتمع ممن يلجؤون لأساليب أخرى غير مشروعة للوصول إلى الأهداف المشروعة. (Clinard and Meier, 2011:76) ومن هذه الأساليب غير المشروعة ظاهرة التنقيب عن الآثار والاتجار فيها بصعيد مصر.

ويرجع إلى روبرت ميرتون الفضل في التحليل الرائع للبناء الثقافي في المجتمع الأمريكي الذي وضع فواصل مهمة بين الأهداف الثقافية والوسائل النظامية لانجازها، وفي الكشف عن عدم توافر الفرص المتساوية أمام الطبقات أو الفئات المختلفة لاستخدام الوسائل المقبولة لانجاز تلك الأهداف، وكان تصنيفه لآنماط الاستجابة التوافقية التي تتخذها جماعات مختلفة في المجتمع تجاه هذا الوضع فاتحة اهتمام بتفسير السلوك الانحرافي تفسيرا يضرب في عمق البناء الثقافي ذاته(بدران وعسكر، ٢٠٠٣: ٥٠).

ويسمى الأنومى عندما ينتشر في مجتمع من المجتمعات بحالة من عدم الاستقرار وسوء النظام في هذه الحالة يرتبط بعدم التواؤم بين رغبات الفرد وطموحاته والقيود البنائية والمعيارية التي يفرضها البناء الاجتماعي والمعياري للمجتمع، أو بين تحقيق الأهداف العامة وتحقيق الأهداف الخاصة، ولا يؤدى الأنومى إلى حالة من الفوضى، ولكنه يؤشر على حالة عميقة من سوء النظم واللامعيارية.

وطور ريتشارد كلوارد ولويد أوهلن، هذه النظرية فيما أسموه بنظرية الفرص المتفاوتة، فالفرصة شرط أساسي لحدوث الانحراف، فإذا كانت الفرص متاحة للفرد لاستخدام الوسائل غير الشرعية لتحقيق أهداف النجاح، هنا يكون الفرد معرضا للانحراف، أما إذا كانت الفرص غير متاحة للفرد لاستخدام الوسائل غير الشرعية ، فإن سلوك الفرد سيكون مطابقا للقانون ، وتختلف وجهة نظر كلوارد وأوهلن في هذه النقطة عن وجهة نظر ميرتون التي ترى أن الوسائل غير الشرعية يمكن تحقيقها بسخاء، فنظرية الأنومي عند ميرتون تفترض أن الناس الذين واجهوا صعوبات في تحقيق مستويات طموحهم من خلال الوسائل الشرعية، قادرون علي استخدام وسائل غير شرعية لإنجاز تلك الأهداف، وهذا ما يرفضه كلوراد وأوهلن، فالانحراف من وجهة نظرهما ناتج عن التفاوت بين طموحات التعليم الثقافي لشباب الطبقات الدنيا وتحديد احتمالات إحراز النجاح، فعندما يرغب شباب الطبقات الدنيا في تحقيق أهداف معينة، كالنجاح الاقتصادي والتعليمي، فإنهم يصطدمون بالموانع التي تحدد الوسائل الشرعية لتحقيق تلك الأهداف، وفي حالة عدم قدرتهم علي إعادة النظر في أهدافهم أو يتواضعون فيها، فإنهم يصابون بالإحباط، بل وقد يؤدي ذلك إلى جنوحهم إذا لم تكن المعايير الاجتماعية ممكنة في أيديهم (عوض، ٢٠٠١: ١٢٧).

ولما كان المجتمع المصري في هذه المرحلة من تاريخه يمر بتغيرات شاملة لكافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن ظروفه الاقتصادية والبنائية بما فيها من نظم بيروقراطية، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تمارس ضغوطا معينة على أنساق الأفعال والقيم التي تحدها هذه الأفعال وتعطيها مغزاها، بحيث يزداد التفاوت بين الأفعال والقيم، وذلك نتيجة لسلب وظيفة الردع

من ا لقيم التقليدية في الوقت الذي لم يتمثل فيه الأفراد بَعد للقيم المتسقة مع طبيعة تلك التغيرات. ومن ثم تكون الوسائل مطلوبة لدى الأفراد لتحقيق أهدافهم بغض النظر عن مشروعيتها أو عدم مشروعيتها وما يترتب عليها من ضرر بالمصلحة العامة، وبذلك تتفشى صور التنقيب عن الآثار أو الاتجار فيها من أجل الثراء السريع، خاصة في ظل اتساع دائرة الاستهلاك بالنسبة للفرد مما يؤدي بالضرورة لاتساع دائرة تطلعات الأفراد في الوقت الذي تكون فيه الفرص المتاحة لتحقيق هذه التطلعات محدودة ربما نتيجة لنقص مهاراتهم الفنية أو الاجتماعية أو التفاوت بين القدرات الشخصية وتوقعات الأداء المطلوبة لشغل الدور، وذلك يمارس بدوره تأثيره في سعي الأفراد لتحقيق هذه التطلعات بطرق غير مشروعة، قد يكون التنقيب عن الآثار أحد هذه الصور.

لذلك نجد أن من يمارسون هذا السلوك يعتقدون أنه ليس خطأ أو أن له ما يبرره (Brown, et al., 2010:71). ففي نظرية روبرت ميرتون يعتقد أن جميع الطبقات والجماعات في المجتمع تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلعات التي يحددها البناء الاجتماعي لجميع أعضائه، ولكن بعض الجماعات تواجه صعوبة في استخدام الوسائل المشروعة التي يقرها البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف وترجع تلك الصعوبات إلى موقع الجماعة ومكانتها في المجتمع مما يجعل أعضاءها يبلورون استجابات توافقية أخرى، فبعض الجماعات ترفض وتتمرد على الأهداف والوسائل وتبني لنفسها أهدافاً ووسائل مغايرة للأهداف والوسائل المتاحة في المجتمع لتحقيقها، وتتماسك جماعات أخرى بممارسة الوسائل المشروعة ممارسة طقوسية لا تؤدي بها إلى تحقيق أهدافها ، بينما تحرص جماعة ثالثة على تحقيق أهدافها وتطلعاتها بوسائل غير مشروعة لعدم كفاءة استخدامها للوسائل المشروعة في تحقيق الأهداف، وهكذا يظهر لنا أن موقع الجماعة التي ينتمي إليها الفرد هو الذي يشكل الإطار الذي يدفع به إلى السلوك الإجرامي.

٢- التفسير الاقتصادي لظاهرة التنقيب عن الآثار:

اعتمد أنصار الاتجاه الاقتصادي على الجهود المبكرة التي قدمها علماء الاقتصاد والاجتماع في تفسير السلوك الإنساني، حيث تعود إلى الجذور الأولية لنظرية التبادل الاجتماعي Exchange Theory والتي طورها العديد من المفكرين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين في القرن التاسع عشر، وكذلك مذهب النفعية Utility الذي طوره آدم سميث Adam Smith (Wallace and Wolf, 1995:281). والاتجاه المادي الذي تبناه ماركس Marks الذي يؤكد على أن العلاقات الإنتاجية تشكل الفكر، وتكيف وتطوع المعرفة. فالناس، وما ينتجونه من فكر، وما يكتسبونه من خبرة ومعرفة هم ذوات اجتماعية طبقية (رمزي، ٢٠٠٠: ٢٧٦). وكذلك نظريات اللامعيارية Anomie التي طورها ميرتون Merton التي تعكس الثقافة النفعية في تأكيدها على المكاسب أو الخسارة وعلى النجاح أو الفشل، فالاهتمام بمحصلات الفعل أو عوائده تشير إلى ميزة الثقافة النفعية (جابر، ٢٠٠٠: ١١٢)، وأكد على أن المجتمع يدفع بعض الأفراد إلى ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق أهداف مشروعة.

ويُعد فيلشر Fleisher وبيكر Becker وايرليك Ehrlich أول من تحدثوا عن التفسير الاقتصادي للسلوك الإنساني، إلا أن بيكر هو أول من أطلق على هذا الاتجاه اسم "نظرية الاختيار العقلاني Rational Choice Theory"، عندما رأى أن الجريمة نوع من العمل type of work، تستغرق وقتاً ولها تكلفة وعائد اقتصادي(Edmark, 2005: 355) ، وأنها نتاج لصنع القرار العقلاني من قبل المجرمين الذين يحاولون تعظيم تحقيق الرفاه الاقتصادي بمقارنة فوائد ارتكاب الجريمة مقابل تكاليف ارتكابها (Deller & Deller, 2010:227). والبعد الأكثر أهمية في نظرية الاختيار العقلاني، افتراضها

لعقلانية الفعل الإنساني human action. وتسترشد نظرية الاختيار العقلاني بالافتراض الذي يقول إن البشر عقلانيون ويبنون أفعالهم علي ما يرون أنه أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافهم في عالم نادر الموارد، وذلك يعني الوزن المستمر لخيارات الوسائل في مقابل خيارات الغايات ثم الاختيار من بينها ومن هنا جاء المصطلح الاختيار العقلاني(Wallace and Wolf, 1995:279)، وفي هذا المعنى يذكر بير بورديو Pierre Bourdieu : أن الفاعلين الاجتماعيين لايفعلون الأشياء جزافاً، وليسوا بمجانين، كما أنهم لايتصرفون بلاسبب، ولايعني أنهم عقلانيون أن تصرفاتهم دائماً صائبة، بل إن الحساب ا لعقلاني أساس تصرفاتهم، لايفعلون أفعالاً مجانية، بل لتحقيق غايات معينة يوضحها المسلك الاقتصادي "النفع أو الفائدة" (صيام، ٢٠٠٥: ٢١٥). ويمكن تفسير حوادث التنقيب عن الآثار في ضوء المنظور الاقتصادي بأنها ناتجة عن انتشار البطالة والفقر والفراغ وخاصة لدى الشباب مما قد يدفعهم للتنقيب عن الآثار آملين في الفرار من هذه الحالة الاقتصادية المتدنية.

خامساً- الإجراءات المنهجية:

(١) منهج الدراسة:

في ضوء مجموعة الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها، فقد جمعت الدراسة بين المنهجين الكمي والكيفي، اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة بوصفه أحد أهم المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية، وذلك لجمع البيانات من المواطنين المقيمين بمجتمع الدراسة "قرية شطب"، كما اعتمد الباحث على بعض الإخباريين من أبناء القرية "المنهج الكيفي"، ممن كان لهم سابقة مشاركة في أعمال التنقيب أو كانوا على معرفة مباشرة بالمنقبين عن الآثار بالقرية، وذلك للحصول على بيانات ومعلومات أكثر دقة وعمقاً وتفصيلاً حول موضوع الدراسة.

(٢) مجالات لدراسة:

أ- المجال المكاني: طبقت الدراسة الميدانية بقرية شطب مركز ومحافظة أسيوط، فنظرا إلى أن الدراسة سعت للوقوف على الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التنقيب عن الآثار، فقد اختار الباحث إحدى قرى محافظة أسيوط وهي قرية شطب لأن مساكن أهالي القرية تقع فوق كومة كبيرة من التراب يرجح الأثريين أن تحت أنقاضها مدينة فرعونية قديمة، كما أن وزارة الآثار تعد هذه الكومة من المناطق الأثرية بمحافظة أسيوط، وقد أنشأت بها متحف لحفظ كل الآثار الفرعونية التي يتم اكتشافها في هذه القرية سواء عن طريق المصادفة أو عن طريق التنقيب والمسح الأثري.

ب- المجال البشري: اشتملت الدراسة على عينة من المواطنين المقيمين بقرية شطب للتعرف على مواقفهم وآرائهم حول موضوع الدراسة، بلغ عددهم ٢٩٣ مبحوثا من مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية بالقرية.

ج- المجال الزماني: تمت الدراسة الميدانية من بداية شهر ديسمبر ٢٠١٦ إلى نهاية شهر مايو ٢٠١٧م.

(٣) أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على أداة جمع البيانات (استمارة الاستبار)، حيث قام الباحث بتصميمها ليخدم أهداف الدراسة.

وقد قام الباحث بعرض الاستمارة على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (٥) وقد أسفرت هذه العملية عن بعض الملحوظات قام الباحث بإجرائها على الاستمارة وتمثلت في التالي: (إعادة صياغة بعض عبارات الاستمارة نظرا لعدم وضوحها وحذف بعض العبارات لكونها غير ذات صلة بالموضوع وإضافة بعض العبارات لم ينتبه الباحث إلى أهميتها)، هذا وقد أبقى الباحث في النهاية على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها ٩٠% من قبل المحكمين التسعة.

وقد استعان الباحث ببعض طلاب الفرقة الرابعة وطلاب الدراسات العليا (ذكور وإناث) من المقيمين بالقرية لإتمام المقابلات، حيث تم التركيز على الشوارع الرئيسية فى القرية والمناطق ذات الزحام والكثافة السكانية حيث سهل ذلك مقابلة عدد أكبر من أهالي القرية وذلك كان بشرط أن يكون أفراد العينة من أهالي القرية نفسها.

(٥) عينة الدراسة:

نظرا لعدم وجود بيانات دقيقة وكافية حول جمهور مجتمع البحث الكلي، فقد لجأ الباحث إلى سحب عينة غرضية، وقد بلغ عدد مفرداتها (٢٩٣ مفردة) وقد قام الباحث بسحب مفردات العينة بطريقة " الصدفة"، من الأماكن المختلفة في مجتمع الدراسة مثل: المنازل، المحال التجارية، والمؤسسات الخدمية كالجمعية الزراعية والوحدة الصحية والمدارس، والجمعيات الخيرية...إلخ، واستعان الباحث ببعض الباحثين القاطنين بمجتمع الدراسة في تطبيقه الدراسة الميدانية، نظرا لمعرفتهم بالمجتمع، كما قام الباحث باجراء مقابلات مفتوحة مع ثلاثة من الإخباريين ممن لديهم خبرة ودراية بظاهرة التنقيب عن الآثار والأماكن الأكثر شهرة بوجود الأثار بالقرية وبعضهم قد شارك بالفعل في عملية التنقيب عن الاثار، وفيما يلي أهم خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (١) خصائص عينة الدراسة

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسبة
النوع	أ	ذكر	٢١٩	٧٤.٧
	ب	أنثى	٧٤	٢٥.٣
	المجموع		٢٩٣	١٠٠
الحالة الاجتماعية	أ	أعزب	١١٧	٣٩.٩
	ب	متزوج	١٣٦	٤٦.٤
	ج	مطلق	١١	٣.٨
	د	أرمل	٢٩	٩.٩
	المجموع		٢٩٣	١٠٠
المستوى التعليمي	أ	أمي	٣٠	١٠.٣
	ب	يقرأ ويكتب	٤٣	١٤.٧
	ج	تعليم أساسي	٤٩	١٦.٧
	د	تعليم ثانوي	٩٥	٣٢.٤
	ه	تعليم جامعي	٧٠	٢٣.٩
	و	فوق جامعي	٦	٢
	المجموع		٢٩٣	١٠٠

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسبة
محل الميلاد	أ	ريف	٢٨٧	٩٨
	ب	حضر	٦	٢
	المجموع		٢٩٣	١٠٠
السن	أ	من ١٥ لأقل من ٣٠ سنة	٩٧	٣٣.٢
	ب	من ٣٠ لأقل من ٤٥ سنة	١٢٤	٤٢.٣
	ج	من ٤٥ لأقل من ٦٠ سنة	٤٩	١٦.٧
	د	من ٦٠ سنة فأكثر	٢٣	٧.٨
	المجموع		٢٩٣	١٠٠
الحالة المهنية	أ	لا أعمل	١٤١	٤٨.٢
	ب	القطاع الحكومي	٤٧	١٦
	ج	القطاع الخاص	٢٤	٨.٢
	د	الزراعة	٧٤	٢٥.٣
	ه	أعمال حرة	٧	٢.٣
	المجموع		٢٩٣	١٠٠

١- توزيع عينة الدراسة بحسب النوع: أوضحت الدراسة الميدانية أن ٧٤.٧% من أفراد العينة من الذكور، على حين بلغت نسبة الإناث ٢٥.٣% من جملة العينة. وذلك لأن مجتمع الدراسة (قرية شطب) مجتمع ريفي يسوده الجانب الذكوري بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تقيد من حرية المرأة وحالت دون الوصول إلى المرأة لملء استمارة البحث، بالإضافة إلى عدم تعاون الكثير من النساء مع الباحث في جمع البيانات.

٢- توزيع عينة الدراسة بحسب محل الميلاد: بينت الدراسة أن ٩٨% من مواليد الريف، في حين أن ٢% من مواليد الحضر رغم أنهم يعيشون الآن في الريف، ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء ربما يكون بعضهم من مواليد الحضر وذوي الأصول الريفية الذين رجعوا "هجرة عكسية" للريف نتيجة لصعوبة الحياة في الحضر وبساطتها في الريف خصوصاً بعد زيادة الأسعار وغلاء المعيشة، أو ممن تزوجن في الريف.

٣- توزيع عينة الدراسة بحسب الحالة الاجتماعية: تبين من الدراسة أن ٤٦.٤% من المتزوجين، وأن ٣٩.٩% من العزاب (غير المتزوجين)، وهذه نسبة كبيرة لا يستهان بها وهم الأكثر بحثاً عن المال نظراً لزيادة تكاليف الزواج، وبحثاً عن الثراء السريع من خلال التنقيب عن الآثار، في حين بلغت نسبة الأرامل في العينة ٩.٩%، واخيراً نسبة المطلقين والتى بلغت ٣.٨%.

٤- توزيع عينة الدراسة بحسب السن: أوضحت الدراسة الميدانية أن ٤٢.٣% من أفراد العينة تقع أعمارهم بين ٣٠ لأقل من ٤٥ سنة وهذه الفئة هم الأكثر نضجاً ووعياً بالقضايا والظواهر الاجتماعية خصوصاً ظاهرة التنقيب عن الآثار، يلي ذلك من تقع أعمارهم بين ١٥ لأقل من ٣٠ سنة بنسبة ٢٣.٢ % وهم فئة الشباب الأكثر بحثاً عن المال، تليها الفئة العمرية من ٤٥ لأقل من ٦٠ سنة بنسبة ١٦.٧ % وأخيراً تأتي الفئة العمرية من ٦٠ سنة فأكثر بنسبة ٧.٨% من جملة العينة.

٥- توزيع عينة الدراسة بحسب المستوى التعليمي: أوضحت الدراسة الميدانية أن ٢٣.٤% من أفراد العينة من حملة المؤهل المتوسط (الثانوي أو الدبلوم)، وأن ٢٣.٩% من الجامعيين ، فضلاً عن ذلك يوجد ١٦.٧% منهم حاصلون على التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، وان١٤.٧% منهم يقرءون ويكتبون (الحاصلين على شهادة محو الأمية أو المتسربين من التعليم الابتدائي)، على حين بلغت نسبة الأميين داخل العينة ١٠.٣%، و٢% من الحاصلين على تعليم ما فوق جامعي.

٦- توزيع عينة الدراسة بحسب الحالة المهنية: بينت نتائج الدراسة الميدانية أن ما يقرب من نصف العينة ٤٨.٢% لا يقومون بأي عمل سواء كانوا من أصحاب المعاشات أو طلاب التعليم أو ربات البيوت أو الشباب العاطلين عن العمل وهذا مؤشر خطير خصوصاً في الآونة الأخيرة التي قلت فيها نسبة التوظيف الحكومي، وتقل فيها المشروعات الاستثمارية وخاصة بالصعيد، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، ومع ارتفاع الأسعار الذى أدى إلى بحث الشباب عن الآثار للافادة من بيعها بالرغم من المخاطر التي تحيط به، تليها نسبة ٢٥.٣% ممن يعملون بالزراعة، حيث تتوسط المباني رقعة شاسعة من الأفدنة الزراعية المحيطة التي يعمل بها مزارعو القرية، كما أن هذه هي طبيعة المجتمع الريفي الذي يعمل غالبية أفراده بالزراعة وتوابعها من تربية الحيوانات وغيرها، وأن ١٦ % يعملون بالقطاع الحكومي خصوصاً بعد أحداث التحولات السياسية في ٢٥ يناير ٢٠١١م حيث تم تثبيت أغلبية العمالة المؤقتة، كما تم فتح مجال لتوظيف أوائل الكليات وحملة الماجستير والدكتوراه وعمل تسوية لأصحاب المؤهلات التعليمية في الوظائف الحكومية، وما زال الكثير من أبناء القرية يؤمن بمقولة "إن فاتك الميري"، وأن ٨.٢ % فقط هم من يعملون بالقطاع الخاص خصوصاً في ظل ندرة فرص العمل الحكومي وقلة الشركات الاستثمارية والخاصة في المحافظة حيث إن أغلب من يعملون بالقطاع الخاص يعملون في المدينة الصناعية بعرب العوامر، أو في أحد المستشفيات الخاصة التي تنتشر في مدينة أسيوط القريبة من القرية. وأخيراً من يعملون بالأعمال

الحرة من أعمال المقاولات والأعمال الحرفية والخدمية داخل أو خارج محافظة أسيوط بنسبة ٢.٣% من جملة العينة وأغلبهم من فئة الشباب.

سابعاً- نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

في ضوء البيانات والمعلومات التي حصل عليها الباحث من مجتمع الدراسة، يحاول أن يناقش أهم النتائج التي توصلت إليها دراسته كما يلي:

النتائج الخاصة بالهدف الأول ومؤداه: (الوقوف على طبيعة ظاهرة التنقيب عن الآثار في صعيد مصر).

ولتحقيق هذا الهدف طرح الباحث مجموعة من الأسئلة على المبحوثين من أبناء القرية وقد كشفت إجاباتهم عن هذه الأسئلة عن مجموعة من النتائج المهمة، حيث تبين أن هناك زيادة في حالات التنقيب غير المشروع عن الآثار في مجتمع الدراسة، وقد جاء ذلك في ثنايا إجاباتهم على السؤال الخاص بعدد حوادث التنقيب عن الآثار في مجتمع الدراسة، حيث جاءت إجاباتهم كما يوضحها البيان في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) موقف عينة الدراسة من مدى انتشار حوادث التنقيب غير المشروع عن الآثار بالقرية بعد أحداث يناير ٢٠١١م

عدد حالات التنقيب		العدد	النسبة
١	لا أعرف	١٥٢	٥١.٩
٢	أقل من خمس حالات	٥٤	١٨.٤
٣	من خمس إلى تسع حالات	٤٤	١٥
٤	من عشر حالات فأكثر	٤٣	١٤.٧
المجموع		٢٩٣	١٠٠

من بيانات الجدول السابق رقم (٦) يتضح أن ما يربوا عن نصف العينة أجابوا بأنهم ليس لديهم أي معرفة عن عدد حوادث التنقيب التي تتم في القرية بنسبة ٥١.٩%، وذلك لأنه عمل مليء بالمخاطر ومخالف للقوانين التي تتصدى لظاهرة التنقيب غير المشروع والتهريب، ولذلك أجابوا بأنهم ليس لديهم معرفة عن التنقيب غير المشروع عن الآثار، بينما النسبة الباقية من العينة (٤٨.١ %) أوضحت أن لديها معلومات حول عدد حوادث التنقيب التي وقعت بمجتمع الدراسة، وكانت النسبة الكبرى منها ١٨.٤% أفادت بأنهم يعرفون أقل من خمس حالات للتنقيب غير المشروع عن الآثار حدثت في القرية، تليها نسبة ١٥% أفادوا بأنه حدثت في القرية من خمس إلى تسع حالات، على حين أشار ١٤.٧% من جملة العينة أنه حدثت عشر حالات فأكثر في القرية للتنقيب غير المشروع عن الآثار، وقد لاحظ الباحث أنه يوجد صعوبة في تجاوب المبحوثين مع الباحث وذلك لكون التنقيب غير المشروع مخالفا للقوانين وينظر إليه البعض على أنه عمل غير شريف ولابد أن يحاط بالسرية، حيث لاحظ الباحث خوف البعض من الكلام عن الآثار(♦) ظنا منهم بأن الباحث ممكن أن يسبب لهم متعاب شرطية وقانونية، لهذا كان الباحث يعمل على إقناع المبحوثين بأن هذا بحث علمي بعيد كل البعد عن ذلك.

وتكشف النتائج السابقة عن مدى انتشار التنقيب عن الآثار بمجتمع الدراسة على النحو التالي:

١- أن التحولات السياسية كان لها دور واضح في زيادة حالات التنقيب غير المشروع عن الآثار، حيث كان للفهم الخاطىء لمعنى الحرية (انتشار مقولة مصر حرة)، الذى جعل معظم الناس يقومون بعمل كل ماهو مخالف والتعدى على ممتلكات الدولة ومقدراتها وآثارها.

٢- ضعف دور الشرطة بعد انسحابها من الشارع افسح المجال لانتشار الكثير من صور الانحراف والجريمة، ومن بينها التنقيب عن الآثار.
٣- عدم الوعى الثقافي بأهمية المحافظة على الإرث الثقافى "المعنوي والمادي" واعتقاد البعض بأن الكنوز الأثرية من إرث الأجداد وهى من حقهم يتصرفون فيها كيفما شاءوا، طالما وجدت فى ممتلكاتهم الخاصة.
٤- ضعف الوازع الدينى (مع افتاء البعض من رجال الدين بأن الآثار ليست محرمة) حيث أباح البعض التنقيب عن الآثار.
٥- البطالة وقلة مصادر الدخل أدت إلى سعى البعض للتنقيب عن الاثار، هرباً من الفقر وضيق الحال والبطالة.
٦- بعد قرى الصعيد عن نقاط ارتكاز وتواجد رجال الشرطة والأمن، وكان هذا واضحاً بالقرية حيث تخلو القرية من نقطة شرطة ولا يوجد بها سوى عدد قليل من خفراء المؤسسات الحكومية والمتحف الأثري بالقرية.

ونظراً لما كشفت عنه الدراسة من تباين مستوى المعرفة والمعلومات بين مفردات البحث حول عدد حوادث التنقيب غير المشروع التي حدثت في القرية، فإنه يمكن إرجاع ذلك الاختلاف في الوعي والإدراك إلى خصائص عينة الدراسة وتباينها، حيث حاول الباحث أن يتفحص ذلك من خلال حساب (كا٢) للربط بين خصائص العينة وإجابتهم على هذا السؤال حيث تبين التالي:

جدول رقم (٣) الخصاص الاجتماعية والمعرفة بعدد حوادث التنقيب غير المشروع عن الآثار

		لا أعرف		أقل من خمس حالات		من خمس إلى تسع حالات		من عشر حالات فأكثر		كا٢	مستوى الدلالة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
النوع	ذكر	١١١	٣٧.٩	٢٧	٩.٢	٤٠	١٣.٧	٤١	١٤	٣٣.٥١٣	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	أنثى	٤١	١٤	٢٧	٩.٢	٤	١.٤	٢	٠.٧		
	المجموع	١٥٢	٥١.٩	٥٤	١٨.٤	٤٤	١٥	٤٣	١٤.٧		
العمر	١٥ لأقل من ٣٠	٦٢	٢١.٢	٢٢	٧.٥	٨	٢.٧	٥	١.٧	٢٤.٣٥٠	٠.٠٠٤ دالة عند ٠.٠١
	٣٠ لأقل من ٤٥	٥٥	١٨.٨	٢٤	٨.٢	٢٣	٧.٨	٢٢	٧.٥		
	٤٥ لأقل من ٦٠	٢٢	٧.٥	٨	٢.٧	٨	٣.١	١٠	٣.٤		
	٦٠ سنة فأكثر	١٣	٤.٤	-	-	٤	١.٤	٦	٢		
	المجموع	١٥٢	٥١.٩	٥٤	١٨.٤	٤٤	١٥	٤٣	١٤.٧		
الميلاد	حضر	١٤٧	٥٠.٢	٥٣	١٨.١	٤٤	١٥	٤٣	١٤.٧	٢.٩٩٨	٠.٣٩٢ غير دالة
	ريف	٥	١.٧	١	٠.٣	-	-	-	-		
	المجموع	١٥٢	٥١.٩	٥٤	١٨.٤	٤٤	١٥	٤٣	١٤.٧		
الحالة الاجتماعية	لم يسبق له الزواج	٨٣	٢٨.٣	٢٢	٧.٥	٩	٣.١	٣	١	٧٦.٢٠٩	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	متزوج	٤٦	١٥.٧	١٩	٦.٥	٣١	١٠.٦	٤٠	١٣.٧		
	مطلق	٥	١.٧	٦	٢	-	-	-	-		

	أرمل	١٨	٦.١	٧	٢.٤	٤	١.٤	-	-		
	المجموع	١٥٢	٥١.٩	٥٤	١٨.٤	٤٤	١٥	٤٣	١٤.٧		
الحالة التعليمية	أمي	٦٢	٢١.٢	١٧	٥.٨	١٢	٤.١	٤	١.٤	٧٣.٢٦٦	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	يقرأ ويكتب	٣١	١٠.٦	١٢	٤.١	١٧	٥.٨	١٠	٣.٤		
	تعليم أساسي	٢٣	٧.٨	١٣	٤.٤	٦	٢	٧	٢.٤		
	تعليم ثانوي	٣١	١٠.٦	٢	٠.٧	٥	١.٧	٥	١.٧		
	تعليم جامعي	٥	١.٧	٩	٣.١	١	٠.٣	١٥	٥.١		
	فوق جامعي	-	-	١	٠.٣	٣	١	٢	٠.٧		
	المجموع	١٥٢	٥١.٩	٥٤	١٨.٤	٤٤	١٥	٤٣	١٤.٧		
الحالة المهنية	لا أعمل	٨١	٢٧.٦	٢١	٧.٢	٢٢	٧.٥	١٧	٥.٨	٤٨.٢٢٠	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	القطاع الخاص	٣	١	١٢	٤.١	-	-	٩	٣.١		
	القطاع الحكومي	٢٠	٦.٨	١١	٣.٨	٩	٣.١	٧	٢.٤		
	الزراعة	٤٧	١٦	٩	٣.١	١١	٣.٨	٧	٢.٤		
	أعمال حرة	١	٠.٣	١	٠.٣	٢	٠.٧	٣	١		
	المجموع	١٥٢	٥١.٩	٥٤	١٨.٤	٤٤	١٥	٤٣	١٤.٧		

تكشف بيانات الجدول السابق عن وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من (النوع والسن والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والحالة المهنية) حيث كانت قيمة كا٢ دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٠١، مما يؤكد على تأثير هذه الخصائص على مستوى وعي وإدراك العينة لحوادث التنقيب عن الآثار بالقرية.

- فبالنسبة للنوع: تبين أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النوع ومدى معرفة عدد حوادث التنقيب عن الآثار بالقرية، عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ ، حيث أوضحت النتائج أن الذكور كانوا أكثر وعياً وإدراكا بهذه الحوادث من الإناث، وربما يشير هذا لتأثير الثقافة الريفية حيث إنها تعلي من المكانة الاجتماعية للذكور.

- بالنسبة للسن: أكدت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عن مستوى دلالة ٠,٠٠١ بين معرفة عدد حالات التنقيب عن الآثار والفئات العمرية المختلفة، حيث تبين أن الفئات الأكبر سناً كانوا أكثر وعياً وإدراكاً بحوادث التنقيب التي وقعت بعد أحداث يناير ٢٠١١م، مقارنة بالفئة العمرية (١٥ لأقل من ٣٠ سنة) وربما يرجع ذلك إلى أن الكبر في السن يزيد من خبرات الفرد ومعلوماته ودرايته بكافة الأحداث التي تجري في القرية حوله وخاصة أن للكبار مكانة اجتماعية متميزة داخل عائلاتهم بالقرية، وأن مشاركتهم في مثل هذه الأمور تكون شرطا أساسيا لإتمامها.

- بالنسبة للحالة الاجتماعية: أثبتت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ بين الحالة الاجتماعية والوعي بحوادث التنقيب داخل القرية حيث تبين أن المتزوجين كانوا أكثر وعياً ومعرفة من بين الفئات الاجتماعية الأخرى، وربما ساعدهم في ذلك الاستقرار الأسري والعائلي.

- بالنسبة للحالة التعليمية: كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ بين الحالة التعليمية والوعي بحوادث التنقيب بالقرية،

حيث تبين أن الأكثر تعليماً كانوا أكثر وعياً وإدراكاً لما يجري في القرية.
- بالنسبة للحالة المهنية: كشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ بين الحالة المهنية وبين إدراك ومعرفة عدد حوادث التنقيب، حيث تبين أن للحالة المهنية تأثيراً على تلك المعرفة، حيث إن أعلى نسبة ممن تهربوا كانت لمن لا يعرفون وهم غالبيتهم من الإناث الذين شملتهم الدراسة حيث إن اعتماد الكثير منهن على أزواجهم وعدم خروجهم من المنزل إلا لضرورة معينة كان له تأثيره على عدم درايتهم ومعرفتهم بكافة أحداث التنقيب التي تجري بالقرية.

- أهم المناطق التي ينتشر التنقيب فيها عن الآثار:

القضية الثانية التي رصدها الباحث تتعلق بأهم المناطق التي يتم فيها التنقيب عن الآثار، وحاول أن يتعرف عليها من خلال سؤال المبحوثين من أبناء القرية عن مدى معرفتهم بتلك الأماكن، وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية في هذا الشأن عما يلي:

جدول رقم (٤) موقف عينة الدراسة من أهم المناطق التي يتم فيها التنقيب غير المشروع عن الآثار

المتغيرات		العدد	النسبة
١	المنازل القديمة	١٨٧	٦٣.٨
٢	المناطق المحيطة بالمناطق الأثرية	٨٩	٣٠.٤
٣	المنازل الحديثة	٩	٣.١
٤	المناطق الزراعية حول القرية	٨	٢.٧
المجموع		٢٩٣	١٠٠

من المعروف أن البحث والتنقيب عن الآثار لا يتم بطريقة عشوائية ولكن يتم من خلال أناس لديهم الخبرة بالأماكن التي تتواجد بها الآثار من خلال خبرة سابقة كحالات تم استخراجها أو مباني أثرية قديمة. ومن خلال إجابات عينة البحث حول أهم المناطق التي يتم فيها التنقيب عن الآثار تبين أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة ٦٣.٨% أجابوا بأنه يتم التنقيب عن الآثار في المنازل القديمة، في حين أن ٣٠.٤%(♦) رأوا بأنه يتم التنقيب في المناطق المحيطة بالمناطق الأثرية، على حين رأى ٣.١% أن التنقيب يتم في المنازل الحديثة بلا تفريق عن المنازل القديمة أي أنه يتم في كل الأماكن وكذلك رأى ٢.٧% أنه يتم في المناطق الزراعية حول القرية التي يعتقد في وجود الآثار مدفونة تحتها. وفي ضوء ذلك يمكن فهم النتائج الخاصة بموقف مجتمع الدراسة من أهم المناطق التي تحدث فيها عملية التنقيب عن الآثار، لنجد أن:

١- التنقيب غير المشروع عن الآثار لا يتم في مناطق بعينها بل شمل كافة الأماكن والمناطق الموجودة بالقرية تقريباً.

٢- االتنقيب غير المشروع عن الآثار لايتم بطريقة عشوائية، بل بناءً على وعى بعض الأفراد ذوى الخبرة بالمناطق الأثرية خصوصا التي بنيت فوقها المنازل القديمة أو الأراضي المحددة من قبل هيئة الأثار بأنها مناطق أثرية حازت على نسبة كبيرة من موافقة رأى المبحوثين.

٣- قلة التنقيب غير المشروع فى المناطق الزراعية أو فى المناطق الحديثة اعتقادا من المنقبين بعدم جدوى التنقيب في هذه المناطق.

- بالنسبة لأهم طرق التعرف على معرفة أماكن الآثار:

يحاول الباحث في هذا المحور من الدراسة الميدانية، أن يكشف على أهم طرق معرفة أماكن تواجد الآثار وأماكن التنقيب عنها في مجتمع الدراسة من وجهة نظر العينة، وهو ما تظهره بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٥) موقف عينة الدراسة من طرق معرفة أماكن تواجد الآثار

	المتغيرات	العدد	النسبة
١	عن طريق المشايخ والعرافين	١٦١	٥٤.٩
٢	عن طريق الصدفة	٦٩	٢٣.٥
٣	ظهور أدلة معينة	٢٥	٨.٥
٤	خريطة قديمة	١٢	٤.١
٥	قربه من منطقة أثرية قديمة	٢٦	٨.٩
المجموع		٢٩٣	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق نتائج الدارسة الميدانية فيما يتعلق بموقف عينة الدراسة من طرق معرفة أمكان تواجد الآثار، حيث يتبين أنه على الرغم من التطور العلمي والثقافي في استخدام التكنولوجيا الحديثة في المعرفة إلا أنه ما زالت العادات المرتبطة بالدجل والخرافات تلعب دورا في طريقة تفكير الأفراد، حيث تبين من الدراسة أن ما يزيد عن نصف العينة ٥٤.٩% من جملة العينة ما زالوا يعتمدون على المشايخ والدجالين في معرفتهم لأماكن تواجد الآثار(♦)، وأن ٢٣.٥% رأوا بأنه يتم معرفة أماكن الآثار عن طريق المصادفة من خلال الحفر في الأراضي سواء لبناء منزل أو من الخدمات التي تقدم للقرى كالصرف الصحي، وأن ٨.٩% أجابوا بأنه توجد قرى أثرية مشهورة معروفة بالتنقيب والآثار، على حين رأى ٨.٥% بأنه توجد أدلة معينة تدل على وجود الآثار مثل الحوائط القديمة الأثرية، وأدوات الطهي وغيرها، كما تبين من الدراسة أنه يقل من يعتمد في التنقيب عن الآثار على الأسلوب العلمي كالخرائط القديمة والأجهزة الحديثة حيث بلغت ٤.١%. وبذلك يرى الباحث أن العوزه والحاجة الاقتصادية تكون وراء البحث عن الآثار الذي يتم في الغالب بطريقة عشوائية.

وفقا لتلك النتائج يطرح الباحث بعض الملحوظات التحليلية التي يمكن أن تساعد في الإجابة على سؤال كيفية معرفة اماكن الآثار وذلك على النحو التالي:

١- تظهر نتائج الدراسة الميدانية ارتباط المعرفة بأماكن الآثار بالشعوزة والدجل والوهم من السحرة والدجالين من خلال مجموعة وجدوا فى هذة العملية كسبا مريحا ومربحا من خلال استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة لدى البعض واعتبار ذلك طوق النجاة لبعض الريفين.

٢- كان للاعتماد على الاسلوب العلمى الدور الأقل فى التعرف على أماكن الآثار وذلك لكونها جريمة تتم بعيدا عن القانون، مما يعرض الكثير من المنقبين لمخاطر هدم تلك الحفر التي يصنعونها وبدلا من أن يخرجوا منها الكنوز نجدهم يخرجون منها جثث ضحايا التنقيب غير المخطط.

٣- تبين من الدراسة أن المصادفة لعبت دورا على عثور البعض على ما يشير إلى وجود أدلة للآثار أثناء عمليات الحفر للبناء وغيره.

- بالنسبة لأهم الأساليب المستخدمة في التنقيب عن الآثار:

تكشف بيانات الجدول السابق عن أهم الأساليب المستخدمة في التنقيب:

جدول رقم (٦) موقف عينة الدراسة من أساليب التنقيب غير المشروع عن الآثار

المتغيرات	العدد	النسبة

١	الحفر اليدوي	٢٠٠	٦٨.٣
٢	باستخدام الآلات والماكينات الحديثة	٤٨	١٦.٤
٣	أجهزة كشف المعادن	٣٩	١٣.٣
٤	خرائط GPS	٦	٢
المجموع		٢٩٣	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق نتائج الدارسة الميدانية أن الغالبية من العينة ٦٨.٣% يعتمدون على الحفر اليدوي في البحث والتنقيب عن الآثار، وأن ١٦.٤% يعتمدون على الآلات والماكينات الحديثة، في حين أن ١٣.٣% يعتمدون على الأساليب المتطورة في التنقيب عن الآثار كأجهزة كشف المعادن(♦)، أما من يعتمدون على GPS من وجهة نظر المبحوثين فقد كانت ٢% فقط وهذا لأنه يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة.

وبذلك يتضح للباحث أن البحث والتنقيب غير المشروع يتم في الغالب عن طريق الحفر اليدوي وذلك لكونه يتم في الخفاء ومخالفا للقانون حيث يعد طمسا للهوية الوطنية وسرقة لمقدرات الوطن، كما أنه غالباً ما يتم في أوقات متأخرة من الليل كما أشار لذلك الاخباريون من أبناء القرية.

- بالنسبة لموقف الريفيين من تجريم التنقيب عن الآثار:

وحول الوعي بجريمة التنقيب عن الآثار في مجتمع الدراسة تبين ما يلي:

جدول رقم (٧) موقف عينة الدراسة من مدى تجريم التنقيب عن الآثار

المتغيرات		العدد	النسبة
١	نعم	١٧٨	٦٠.٨
٢	لا	١١٥	٣٩.٢
المجموع		٢٩٣	١٠٠
أسباب تجريم التنقيب عن الآثار		العدد	النسبة
١	لأنه يضيع ثروات البلد	٦٦	٢٢.٥
٢	تراثنا لازم نحافظ عليه	٤٢	١٤.٣
٣	لأنه مظهر حضاري	٣٢	١٠.٩
٤	لأنه بيعرض حياة الناس للخطر	٢٦	٨.٩
٥	لأنه وهم وسراب وغير موجود	١٢	٤.١
أسباب عدم تجريم التنقيب		العدد	النسبة
١	لأننى لا اتعدى على الآخرين	٦٣	٢١.٥
٢	لأنها حلال	٢٦	٨.٩
٣	لعدم وجود مصدر آخر للدخل	١٣	٤.٤
٤	لأنه اللقية للموعودين	٦	٢
٥	لأن كبارات البلد هم اللي بيحفروا	٧	٢.٤

من المعروف أن السلوك الإجرامي هو السلوك الذي يحدث ضررا ماديا وجسديا أو نفسيا والتعدي وأخذ حقوق الآخرين والذي يخالف العرف والقانون، ولما كان التنقيب غير المشروع يتم من خلال التعدي على حقوق شخص بعينه بل على أمه بكاملها

ومحاولة طمس تاريخها ومن خلال تهريب الآثار الدالة عليه.

ومن خلال الجدول السابق لرأي أفراد العينة حول مدى تجريم التنقيب غير المشروع عن الآثار تبين أن ٦٠.٨% يرون أنه يعد جريمة(♦١) وهذا يدل على مدى وعيهم بأهمية المحافظة على الآثار في حين أن ٣٩.٢% منهم يرون أنه عمل غير إجرامي، وهؤلاء لديهم اتجاهات إيجابية نحو التنقيب عن الآثار نظرا لما يسمعونه ويتبنونه من آراء ومواقف تجاه هذه الظاهرة وما ينتشر حولها من عادات وتقاليد.

أما عن أسباب تجريم التنقيب عن الآثار التي تدل على مدى وعي المبحوثين بأهمية المحافظة على الآثار وعدم المساس بها، فقد جاءت كالتالي: أن ٢٢.٥% يرون أنه تضييع لثروات البلد وأن ١٤.٣% لأنها تعد من التراث الذي لابد من المحافظة عليه، وأن ١٠.٩% يرون أنها تعد مظهر حضاري في حين رأى ٨.٩% بأن التنقيب غير المشروع عن الآثار يعرض حياة الناس للخطر، وأخيرا رأت نسبة ٤.١% بأنه وهم وسراب وغير موجود.

أما عن أسباب عدم تجريم التنقيب عن الآثار فقد جاءت كما يلي: أن ٢١.٥% أنه ليس بجريمه لكونه لا يتعدى على حقوق الآخرين، وأن ٨.٩% رأوا بأنه حلال ولا يخالف الدين، وأن ٤.٤% أن عدم وجود مصدر للدخل لا يحرم التنقيب عن الآثار، في حين أوضح ٢.٤% منهم أن التنقيب ليس جريمة لأنه يقوم به ذوي السلطان والنفوذ من كبار البلد وقاداتها، وأكد ٢% على أن اللقية(♦♦) للموعودين.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية حول مدى تجريم التنقيب عن الآثار تبين انقسام أفراد العينة من المبحوثين، حيث إن أكثر من نصف أفراد العينة يرونها جريمة وأرجعوا ذلك للأسباب الآتية، أنه تضييع لثروات وتراث البلاد التي لابد من المحافظة عليها.

وحول مدى تأثير الخصائص الاجتماعية على الوعي بتجريم التنقيب تبين ما يلي:

جدول رقم (٨) مدى الوعي بتجريم التنقيب عن الآثار وخصائص عينة الدراسة

		نعم		لا		المجموع		كا٢	مستوى الدلالة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
النوع	ذكر	١٣٣	٤٥.٤	٨٦	٢٩.٤	٢١٩	٧٤.٧	٠.٩٩٠	٠.٥٥٢ غير دال
	أنثى	٤٥	١٥.٤	٢٩	٩.٩	٧٤	٢٥.٣		
	المجموع	١٧٨	٦٠.٨	١١٥	٣٩.٢	٢٩٣	١٠٠		
العمر	١٥ لأقل من ٣٠	٧٢	٢٤.٦	٢٥	٨.٥	٩٧	٣٣.١	١٣.٣٧٠	٠.٠٠٤ دالة عند ٠.٠١
	٣٠ لأقل من ٤٥	٦٣	٢١.٥	٦١	٢٠.٨	١٢٤	٤٢.٣		
	٤٥ لأقل من ٦٠	٣١	١٠.٦	١٨	٦.١	٤٩	١٦.٧		
	٦٠ سنة فأكثر	١٢	٤.١	١١	٣.٨	٢٣	٧.٨		
	المجموع	١٧٨	٦٠.٨	١١٥	٣٩.٢	٢٩٣	١٠٠		
محل الميلاد	ريف	١٧٤	٥٩.٤	١١٣	٣٨.٦	٢٨٧	٩٨	٠.٧٦٤	٠.٥٦٠ غير دال
	حضر	٤	١.٤	٢	٠.٧	٦	٢		
	المجموع	١٧٨	٦٠.٨	١١٥	٣٩.٢	٢٩٣	١٠٠		
الحالة الاجتماعية	لم يسبق له الزواج	٧٩	٢٧	٣٨	١٣	١١٧	٣٩.٩	١١.٩٨٤	٠.٠٠٧ دال عند ٠.٠١
	متزوج	٧٧	٢٦.٣	٥٩	٢٠.١	١٣٦	٤٦.٤		
	مطلق	١٠	٣.٥	١	٠.٣	١١	٣.٨		
	أرمل	١٢	٤.١	١٧	٥.٨	٢٩	٩.٩		
	المجموع	١٧٨	٦٠.٨	١١٥	٣٩.٢	٢٩٣	١٠٠		
الحالة التعليمية	أمي	٥١	١٧.٤	٤٤	١٥	٩٥	٣٢.٤	٢٦.٦٤١	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	يقرأ ويكتب	٣٢	١٠.٩	٣٨	١٣	٧٠	٢٣.٩		
	تعليم أساسي	٣٠	١٠.٢	١٩	٦.٥	٤٩	١٦.٧		
	تعليم ثانوي	٣٢	١٠.٩	١١	٣.٨	٤٣	١٤.٧		

	تعليم جامعي	٢٨	٩.٦	٢	٠.٧	٣٠	١٠.٢	
	فوق جامعي	٥	١.٧	١	٠.٣	٦	٢	
	المجموع	١٧٨	٦٠.٨	١١٥	٣٩.٢	٢٩٣	١٠٠	
الحالة المهنية	لا أعمل	٩٠	٣٠.٧	٥١	١٧.٤	١٤١	٤٨.١	٣.٨٧٥
	القطاع الخاص	١٤	٤.٨	١٠	٣.٤	٢٤	٨.٢	
	القطاع الحكومي	٢٧	٩.٢	٢٠	٦.٨	٤٧	١٦	
	الزراعة	٤٥	١٥.٤	٢٩	٩.٩	٧٤	٢٥.٣	
	أعمال حرة	٢	٠.٧	٥	١.٧	٧	٢.٤	
	المجموع	١٧٨	٦٠.٨	١١٥	٣٩.٢	٢٩٣	١٠٠	

٠.٤٢٣ غير دالة

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من (السن والحالة الاجتماعية) عند مستوى دلالة ٠.٠١ والحالة التعليمية عند مستوى دلالة ٠.٠٠١ وبين موقف العينة من تجريم التنقيب عن الآثار، مما يشير إلى تأثير هذه الخصائص على درجة الوعي بخطورة حوادث التنقيب وتجريمها، حيث إن الفئات العمرية الأكبر سناً، والمتزوجين الأكثر استقراراً أسرياً، والحاصلين على مستويات تعليمية عليا كانوا أكثر وعياً وإدراكا بتجريم التنقيب عن الآثار أكثر من الفئات الأخرى داخل العينة.على حين لم تكشف بيانات الجدول السابق عن وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من النوع ومحل الميلاد والحالة المهنية، مما يشير إلى أنها عوامل ثانوية في التأثير على موقف العينة من مدى تجريمهم للتنقيب عن الآثار.

- بالنسبة لمدى رغبة الريفيين في التنقيب عن الآثار:

إن الوعي بأهمية الآثار وأهمية الحفاظ عليها يعد الرادع الرئيس لمواجهة التنقيب غير المشروع عن الآثار، ومن هنا يحاول الباحث أن يتعرف على مدى رغبة أفراد العينة في التنقيب عن الآثار، حيث تبين ما يلي:

جدول رقم (٩) رغبة عينة الدراسة في التنقيب غير المشروع عن الآثار

المتغيرات		العدد	النسبة
١	نعم	١٩٩	٦٧.٩
٢	لا	٩٤	٣٢.١
المجموع		٢٩٣	١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق نتائج الدارسة الميدانية حول رغبة أفراد العينة من المبحوثين حول التنقيب غير المشروع عن الآثار أن الغالبية العظمى منهم بنسبة ٦٧.٩% لديهم رغبة في التنقيب غير المشروع عن الآثار وذلك نتيجة لتردي الأحوال الاقتصادية عقب الحراك السياسي والحكومات المتعاقبة الذي أثر سلبياً على الجوانب التنموية، في حين أن ٣٢.١% منهم ليس لديهم أي رغبة في التنقيب عن الآثاروذلك لزيادة معرفتهم بأهمية وقية الآثار.

جدول رقم (١٠) مدى الرغبة في التنقيب عن الآثار وخصائص عينة الدراسة

	نعم		لا		المجموع		كا٢	مستوى الدلالة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		

		نعم		لا		المجموع		كا٢	مستوى الدلالة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
النوع	ذكر	١٥٠	٥١.٢	٦٩	٢٣.٥	٢١٩	٧٤.٧	٠.١٣٢	٠.٤١٠ غير دالة
	أنثى	٤٩	١٦.٧	٢٥	٨.٥	٧٤	٢٥.٣		
	المجموع	١٩٩	٦٧.٩	٩٤	٣٢.١	٢٩٣	١٠٠		
العمر	١٥ لأقل من ٣٠	٦٣	٢١.٥	٣٤	١١.٦	٩٧	٣٣.١	٧.٠٢٠	٠.٠٧١ غير دالة
	٣٠ لأقل من ٤٥	٩٤	٣٢.١	٣٠	١٠.٢	١٢٤	٤٢.٣		
	٤٥ لأقل من ٦٠	٢٩	٩.٩	٢٠	٦.٨	٤٩	١٦.٧		
	٦٠ سنة فأكثر	١٣	٤.٤	١٠	٣.٤	٢٣	٧.٨		
	المجموع	١٩٩	٦٧.٩	٩٤	٣٢.١	٢٩٣	١٠٠		
الحالة الاجتماعية	لم يسبق له الزواج	٧٣	٢٤.٩	٤٤	١٥	١١٧	٣٩.٩	٩.٨٧٧	٠.٢٠٠ غير دالة
	متزوج	٩٩	٣٣.٨	٣٧	١٢.٦	١٣٦	٤٦.٤		
	مطلق	٤	١.٤	٧	٢.٤	١١	٣.٨		
	أرمل	٢٣	٧.٨	٦	٢	٢٩	٩.٩		
	المجموع	١٩٩	٦٧.٩	٩٤	٣٢.١	٢٩٣	١٠٠		
الحالة التعليمية	أمي	٦٨	٣٢.٢	٢٧	٩.٢	٩٥	٣٢.٤	٥٩.٦٤٣	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	يقرأ ويكتب	٦١	٢٠.٨	٩	٣.١	٧٠	٢٣.٩		
	تعليم أساسي	٤٠	١٣.٧	٩	٣.١	٤٩	١٦.٧		
	تعليم ثانوي	٢٣	٧.٨	٢٠	٦.٨	٤٣	١٤.٧		
	تعليم جامعي	٦	٢	٢٤	٨.٢	٣٠	١٠.٢		
	فوق جامعي	١	٠.٣	٥	١.٧	٦	٢		
	المجموع	١٩٩	٦٧.٩	٩٤	٣٢.١	٢٩٣	١٠٠		
الحالة المهنية	لا أعمل	١٠٢	٣٤.٨	٣٩	١٣.٣	١٤١	٤٨.١	٣٤.٣٩٣	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	القطاع الخاص	٤	١.٤	٢٠	٦.٨	٢٤	٨.٢		
	القطاع الحكومي	٣٠	١٠.٢	١٧	٥.٨	٤٧	١٦		
	الزراعة	٥٧	١٩.٥	١٧	٥.٨	٧٤	٢٥.٣		
	أعمال حرة	٦	٢	١	٠.٣	٧	٢.٤		
	المجموع	١٩٩	٦٧.٩	٩٤	٣٢.١	٢٩٣	١٠٠		

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق التي توضح العلاقة بين خصائص العينة ومدى الرغبة في التنقيب عن الآثار، حيث يتبين أن هناك علاقة بين الرغبة في التنقيب عن الآثار وكل من الحالة المهنية، والحالة التعليمية، وذلك جاء عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ مما يؤكد على وجود هذه العلاقة، حيث يتضح أن الأفراد الأقل تعليماً والعاطلين عن العمل هم الأكثر رغبة في التنقيب عن الآثار داخل القرية، على حين لم تكشف النتائج عن تأثير النوع والسن والحالة الاجتماعية على الرغبة في التنقيب عن الآثار.

النتائج الخاصة بالهدف الثاني:

(الوقوف على الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة التنقيب عن الآثار)

حرص الباحث على معرفة أهم أسباب انتشار ظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار في صعيد مصر من وجهة نظر مجتمع الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١١) أهم أسباب ودوافع التنقيب عن الآثار من وجهة نظر أفراد العينة

المتغيرات		العدد	النسبة
١	رغبة في الثراء السريع	١٢٣	٤٢
٢	البطالة وقلة فرص العمل	٤٥	١٥.٤
٣	الفقر وضيق الحال	٥١	١٧.٤
٤	الجهل وعدم الوعي	١٨	٦.١
٥	الفهم الخاطئ للدين	١٣	٤.٤
٦	الانفلات الأمني بعد الثورة	٢٥	٨.٥
٧	قلة الوعي بحماية الآثار	١٨	٦.١
المجموع		٢٩٣	١٠٠

وحول أسباب ودوافع انتشار ظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار من وجهة نظر المبحوثين من أفراد العينة، فقد تبين أنه توجد أسباب عديدة وراء انتشار هذه الظاهرة، حيث جاء في مقدمتها بنسبة ٤٢% الرغبة في الثراء السريع(♦) ، يليها الفقر وضيق الحال بنسبة ١٧.٤% حيث نظروا إلى الفقر وضيق الحال على أنه السبب الرئيس وراء التنقيب غير المشروع عن الآثار، وبعد ذلك البطالة وقلة فرص العمل بنسبة ١٥.٤%، وأن ٨.٥% من المبحوثين أكدوا على أن الانفلات الأمني بعد الثورة كان له الدور المهم في البحث والتنقيب غير المشروع عن الآثار، يليها الجهل بأهمية الآثار، وقلة الوعي بأهمية حماية الآثار بنسبة ٦.١% لكل منهما.

تبين من الجدول السابق أن أسباب ودوافع التنقيب غير المشروع عن الآثار من وجهة نظر المبحوثين جاءت كالتالي:

١- أسباب اقتصادية: كالرغبة في الثراء السريع وقلة فرص العمل المتوفرة خاصة أمام الشباب وانتشار الفقر.

٢- أسباب سياسية: كالحراك السياسي الناجم عن أحداث ٢٥ يناير الذي أدى إلى انتشار الفوضى نتيجة للفهم الخاطئ للحرية واستغلال البعض لتلك الأحداث ولتحقيق مآرب شخصية كما حدث في تهريب آثار المتحف المصري وازدياد ظاهرة التنقيب غير المشروع عن الآثار.

٣- الفهم الخاطئ للدين وتفسير الدين على هواهم الذي أباح التنقيب عن الآثار.

٤- أسباب أمنية: كالانفلات الأمني عقب احداث ٢٥ يناير والذي أدى إلى زيادة الاتجار بالآثار والتنقيب والبحث عنها هذا بالإضافة إلى ظهور فئة من ذوي السلطة اهتموا بالاتجار وسرقة الآثار.

- بالنسبة لمدى مشاركة العينة في التنقيب عن الآثار:

تكشف بيانات الجدول التالي عن الخبرة السابقة لدى عينة الدراسة في المشاركة بعمليات التنقيب عن الآثار، حيث كشف النتائج عن خطورة انتشار هذه الظاهرة.

جدول رقم (١٢)
مشاركة العينة في التنقيب غير المشروع عن الآثار

المتغيرات	العدد	النسبة

١	نعم	٣٧	١٢.٦
٢	لا	٢٥٦	٨٧.٤
المجموع		٢٩٣	١٠٠

أما عن مدى مشاركة أفراد العينة من المبحوثين في التنقيب غير المشروع اتضح أن ١٢.٦% من المبحوثين شاركوا في التنقيب عن الآثار(♦)، في حين أن النسبة الأكبر من العينة بنسبة ٨٧.٤% لم يشاركوا في أي عملية للتنقيب غير المشروع عن الآثار، وذلك لاقتناعهم بانه جريمة وعمل يعاقب عليه القانون من خلال التعدي على هوية الدولة، على الرغم من رغبة الكثير من أفراد العينة في البحث والتنقيب المشاركة الفعلية في التنقيب إلا أن قلة عدد المشاركين الفعليين في التنقيب غير المشروع عن الآثار ويرجع ذلك الباحث إلى مدى المخاطرة المحيطة به بالتنقيب عن الآثار، وقد حاول الباحث أن يتتبع تأثير الخصائص الاجتماعية على القيام بالمشاركة في عمليات التنقيب عن الآثار حيث تبين ما يلي:

جدول رقم (١٣)

مدى المشاركة في التنقيب عن الآثار وخصائص المنقبين من عينة الدراسة

		نعم		لا		المجموع		كا٢	مستوى الدلالة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
النوع	ذكر	٣٦	١٢.٣	١٨٣	٦٢.٥	٢١٩	٧٤.٧	١١.٤١١	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	أنثى	١	٠.٣	٧٣	٢٤.٩	٧٤	٢٥.٣		
	المجموع	٣٧	١٢.٦	٢٥٦	٨٧.٤	٢٩٣	١٠٠		
العمر	١٥ لأقل من ٣٠	٧	٢.٤	٩٠	٣٠.٧	٩٧	٣٣.١	٢٥.٤٦٤	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	٣٠ لأقل من ٤٥	١١	٣.٨	١١٣	٣٨.٦	١٢٤	٤٢.٣		
	٤٥ لأقل من ٦٠	٩	٣.١	٤٠	١٣.٧	٤٩	١٦.٧		
	٦٠ سنة فأكثر	١٠	٣.٤	١٣	٤.٤	٢٣	٧.٨		
	المجموع	٣٧	١٢.٦	٢٥٦	٨٧.٤	٢٩٣	١٠٠		
الحالة التعليمية	أمي	١٤	٤.٨	٨١	٢٧.٦	٩٥	٣٢.٤	١٧.٠٦١	٠.٠٠٤ دالة عند ٠.٠١
	يقرأ ويكتب	١٧	٥.٨	٥٣	١٨.١	٧٠	٢٣.٩		
	تعليم أساسي	١	٠.٣	٤٨	١٦.٤	٤٩	١٦.٧		
	تعليم ثانوي	٣	١	٤٠	١٣.٧	٤٣	١٤.٧		
	تعليم جامعي	٢	٠.٧	٢٨	٩.٦	٣٠	١٠.٢		
	فوق جامعي	٠	٠	٦	٢	٦	٢		
	المجموع	٣٧	١٢.٦	٢٥٦	٨٧.٤	٢٩٣	١٠٠		
الحالة المهنية	لا أعمل	٢١	٧.٢	١٢٠	٤١	١٤١	٤٨.١	٤٠.٣١٧	٠.٠٠٠ دالة عند ٠.٠٠١
	القطاع الخاص	٢	٠.٧	٢٢	٧.٥	٢٤	٨.٢		
	القطاع الحكومي	١	٠.٣	٤٦	١٥.٧	٤٧	١٦		
	الزراعة	٧	٢.٤	٦٧	٢٢.٩	٧٤	٢٥.٣		
	أعمال حرة	٦	٢	١	٠.٣	٧	٢.٤		
	المجموع	٣٧	١٢.٦	٢٥٦	٨٧.٤	٢٩٣	١٠٠		

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق التي توضح العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للعينة ومدى مشاركتهم في عمليات التنقيب عن الآثار حيث يتبين أن هناك علاقة المشاركة في التنقيب عن الآثار وكل من النوع والسن، والحالة التعليمية، والحالة المهنية، وذلك جاء عند مستوى معنوية ٠.٠٠١ مما يؤكد على وجود هذه العلاقة حيث يتضح أن:

- أغلب من شاركوا في التنقيب عن الآثار كانوا من الذكور مقارنة بحالة واحدة من الإناث.

- للفئات العمرية الأكبر سناً النصيب الأوفر بين من شاركوا في التنقيب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.
- أغلب الذين شاركو في التنقيب من أصحاب المستويات التعليمية الأدنى والأميين.
- أغلب الذين شاركوا في التنقيب كانوا من العاطلين عن العمل ومن أصحاب الأعمال الحرة.

- مدى زيادة التنقيب عن الآثار بعد الثورة:

يعد غياب الاستقرار السياسي والأمنى داخل المجتمع المصري بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م من أهم العوامل التي أسهمت في انتشار الكثير من صور الانحراف والجريمة داخل المجتمع المصري وخاصة في المناطق البعيدة عن العاصمة كقرى محافظة أسيوط، وقد كشفت النتائج في هذا الشأن عما يلي:

جدول رقم (١٤)

موقف العينة من مدى زيادة حالات التنقيب عن الآثار بعد الثورة

المتغيرات		العدد	النسبة
١	نعم	٢٦٨	٩٢
٢	لا	٢٥	٨
المجموع		٢٩٣	١٠٠

لقد جاءت أحداث الربيع العربي للتخلص من الظلم والفساد بأنواعه وأشكاله المختلفة، وإعادة الحرية المفتقده لأفراد تلك المجتمعات كما كنا نتوقع، ولكن على الرغم من الإيجابيات التي حققتها أحداث الربيع العربي كالدعوة إلى الحرية وتطبيقها، حيث تحتاج إلى الوعي التام بمعنى الحرية وهي عدم المساس بحرية الآخرين أو التعدي على كيانهم، لكن ظهرت مجموعة ليس لديها أي وعي عن معنى الحرية أو تطبيقها خصوصاً مع غياب الأمن، عمدت إلى عمل المخالفات القانونية بدعوى الحرية، وقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات التنقيب غير المشروع عن الآثار بعد الثورة بصفة خاصة حيث أكدت على ذلك نسبة ٩٢% من أن الثورة أدت إلى زيادة معدلات الحفر والتنقيب غير المشروع عن الآثار، في حين أن ٨% فقط يرون أن الثورة لم تزد من حالات التنقيب غير المشروع عن الآثار.

ومن خلال ما سبق اتضح أن مع الانفلات الأمني ازدادت معدلات الجريمة بسبب الانفلات الأمني وغياب القانون، وأنه ليس للحرية مكان مع عدم الوعي بها، وهذا ما كان عقب أحداث ٢٥ يناير حيث ظهرت مجموعة تضرب عرض الحائط بكل القوانين مقابل المنفعة والحصول على الأموال من التنقيب أو الاتجار بالآثار والمخدرات وكل طرق الكسب السريع وغير المشروع.

النتائج الخاصة بالهدف الثالث:

(الكشف عن الآثار الاجتماعية المترتبة على التنقيب غير المشروع عن الآثار)

طرحت الدراسة في هدفها الثالث قضية: أهم الآثار المترتبة على ظاهرة التنقيب غير المشروع وفقاً لتقديرات أفراد العينة جاءت كما يلي:

- بالنسبة للنظرة الاجتماعية للمنقبين عن الآثار:

، وهو ما تظهره بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (١٥) موقف عينة الدراسة من المنقبين عن الآثار

النظرة الاجتماعية للمنقبين		العدد	النسبة
١	أناس محترمون بيدور على كنز	١٢٠	٤١
٢	أفضل من اللي مش بيدوروا	٢٥	٨.٥
٣	ناس عارفين الصح والغلط	٤٦	١٥.٧
٤	ليهم ضهر في الحكومة	١٨	٥
٥	مبيخافوش من حاجة	٢٥	٨.٥
٦	ناس ماشيه غلط	٢٨	٩.٧
٧	عندهم طمع وجشع	٣١	١٠.٦
المجموع		٢٩٣	١٠٠

توضح بيانات الجدول عن موقف أفراد العينة من المبحوثين نحو المنقبين عن الآثار بطريقة غير مشروعة أنه يوجد اختلاف بين المبحوثين ما بين أنهم أناس محترمون يبحثون على الكنوز بنسبة ٤١%، وانهم أناس يعرفون الصواب والخطأ بنسبة ١٥.٧%، في حين وصفتهم نسبة ١٠.٦% بأنهم عندهم طمع وجشع وأنهم أناس ماشيين غلط.

على حين رأت مجموعة أخرى بأن المنقبين عن الآثار أناس أفضل من الناس الذين لا ينقبون، وأنهم أفضل حالا منهم لا يخشون أي شيء، وأخيرا رأت نسبة ٥% أن التنقيب غير المشروع عن الآثار يقوم به أناس لهم مكانة رفيعة فى الدولة، وأناس من الحكومة تقف وراءهم وإن دل ذلك فإنه يدل على مدى الفساد الإداري الذي تفشى في الدولة بعد احداث ٢٥ يناير ٢٠١١ الذي أثر سلبيا على كافة القطاعات المختلفة، وأدى إلى سرقة المتاحف الوطنية وتهريب الآثار بمساعدة اناس ذوي مراكز مرموقة في الدولة.

- بالنسبة للآثار السلبية على المنقبين عن الآثار:

للتنقيب عن الآثار العديد من الآثار السلبية على المنقبين، التي يحاول الباحث أن يكشف عنها من خلال استجابات عينة الدراسة، كما يلي:

جدول رقم (١٦) موقف العينة من الآثار السلبية لعملية التنقيب على المنقبين أنفسهم

المتغيرات		العدد	النسبة
١	نعم	٢٦١	٨٩
٢	لا	٣٢	١١
المجموع		٢٩٣	١٠٠
أهم الآثا السلبية على المنقبين			
١	وقوع حالات وفاة	٨٧	٢٩
٢	وقوع إصابات	٣٠	١٠
٣	وقوع حالات اختناق	٨٤	٢٨
٤	هدم المنازل	١٢	٤
٥	الشجار والخلافات المادية	١٩	٦
٦	وقوعهم في يد الشرطة	٣٥	١٢
٧	وقوعهم في يد النصابين	٧	٢.٥

أما عن مدى الآثار السلبية لعملية التنقيب غير المشروع للآثار على المنقبين أنفسهم فقد أجابت الغالبية العظمى بنسبة ٨٩% من جملة العينة من المبحوثين بأنه توجد آثار سلبية للتنقيب غير المشروع عن الآثار على المنقبين أنفسهم، في حين رأى ١١% فقط منهم بأنه لا توجد أي آثار سلبية للتنقيب على الآثار، وربما يرجع ذلك لقلة وعيهم بأهمية الآثار وأهمية المحافظة على التراث والإرث.

أما عن الآثار السلبية للتنقيب غير المشروع عن الآثار على المنقبين أنفسهم فقد جاءت كما يلي:
- وقوع حالات وفاة بين المنقبين عن الآثار بنسبة ٢٩%.
- وقوع حالات اختناق بين المنقبين عن الآثار بنسبة ٢٨%.
- وقوعهم في أيدي الشرطة بنسبة ١٢%.
- وقوع إصابات بين المنقبين عن الآثار بنسبة ١٠%.
- الشجار بين بعضهم بسبب الخلافات المادية بنسبة ٦%.
- هدم المنازل بسبب الحفر أسفلها بنسبة ٤%.
- وأخيراً وقوعهم في أيدي النصابين والمحتالاين بنسبة ٢.٥%.

وعلى الرغم من تلك الآثار السلبية للتنقيب غير المشروع عن الآثار فإنه لا يقلل من هذه الظاهرة، وذلك ناتج عن غياب القانون الرادع لحماية الآثار، والرقابة والمتابعة على القائمين على حماية الآثار أنفسهم فقد يكونون هم السبب وراء التنقيب والتهريب والاتجار بالآثار.

- الوعي أهم الآثار المجتمعية من التنقيب غير المشروع عن الآثار:

تمثل المعالم والبقايا الأثرية مورداً أساسياً للاقتصاد المصري من منطلق كون أشكالها ونماذجها ومجموعاتها ومفرداتها في مقدمة محركات السياحة إلى هذا البلد العريق، التي تدر عائداً مهماً للدخل القومي المصري الذي يسهم في التنمية على كافة المستويات (رضوان، ٢٠٠٨: ٢٥٥). وتظهره بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (١٧) وعي عيآثار المجتمعية من التنقيب غير المشروع عن الآثارقبين أنفسهم العينة بالآثار المجتمعية للتنقيب غير المشروع عن الآثار

	أهم الآثار المجتمعية	العدد	النسبة
١	تهريب الآثار والكنوز القديمة	٢٠٣	٦٩.٣
٢	إهدار الطاقات البشرية	١٠	٣.٤
٣	تحول الكثير من الأفراد نحو الجريمة	٤٤	١٥
٤	ارتباط التنقيب بأنشطة إجرامية أخرى كالمخدرات	٢٦	٨.٩
٥	طمس لحضارة وثقافة المجتمع	١٠	٣.٤
المجموع		٢٩٣	١٠٠

كشفت نتائج الجدول السابق عن الآثار المجتمعية للتنقيب غير المشروع عن الآثار أن الغالبية العظمى من المبحوثين ٦٩.٣% رأوا أن تهريب الآثار والكنوز القديمة يعد خسارة لا تقدر بمال، على حين رأى بعضهم ١٥% أنها تؤدي إلى تحول الكثير من الأفراد نحو الجريمة في حين أجاب بعضهم الآخر بنسبة ٨.٩% بأن التنقيب غير المشروع للآثار يرتبط بأنشطة إجرامية أخرى كالمخدرات، وأخيراً تساوت نسبة من رأى بأنه إهدار للطاقة البشرية، وأنه طمس لحضارة وثقافة المجتمع بنسبة ٣.٤% لكل منهما.

تاسعاً- خلاصة النتائج والتوصيات التي خلصت لها الدراسة:

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ظاهرة التنقيب عن الآثار منتشرة في صعيد مصر وذلك بتأكيد ٥٢% من عينة الدراسة أن هذه الظاهرة حدثت (أقل من خمس حالات ١٦.٥%، وعشر حالات فأكثر ١٧%، ومن خمس إلى تسع حالات ١٨.٥%).
- كشفت الدراسة الميدانية عن انتشار ظاهرة التنقيب عن الآثار في جميع الأماكن إلا أنها

تكثر في الأماكن الأثرية أو القريبة منها أو المنازل القديمة.

- تبين من الدراسة الميداينة أن الكشف عن أماكن تواجد الآثار يتم غالبا عن طريق استخدام المشايخ والعرافين بنسبة ٥٤.٩% من جملة العينة أو عن طريق الصدفة ٢٣.٥%، مما يعني أن حوادث التنقيب غير المشروع عن الآثار ترتبط أيضا بالدجالين والعرافين الذين يستغلون حاجات الناس، يخيطون حولها شباك النصب والاحتيال، مما يدل على أن هذه الظاهرة ترتبط أيضا بعمليات النصب والاحتيال.

- توصلت الدراسة الميدانية أن المنقبين عن الآثار يستخدمون جميع الألات والأدوات الحديثة والقديمة العلمية وغير العلمية للبحث والتنقيب عن الآثار، وإن كان الحفر اليدوي باتباع تعليمات أحد المشايخ او العرافين هو السائد في معظم عمليات التنقيب بنسبة ٦٨.٣% من جملة العينة.

- تظهر نتائج الدراسة الميدانية أن الوعي الأثري لدى المواطنين في القرى ما زال ينتابه العديد من القصور وخاصة ان ٤١% من جملة العينة يعتقدون في عدم تجريم التنقيب عن الآثار ويرجعون ذلك لأن المنقب لا يتعدى على الآخرين وأنها حلال، وتعد هدفا للحصول على الكنز أو الأثر الذي يبيعونه ويصبحون أغنياء بدلا من حالة الفقر التي يعيشونها.

- كشفت الدراسة الميدانية أن هناك نسبة مرتفعة من عينة الدراسة لديها رغبة في التنقيب عن الآثار بنسبة ٢٢% من جملة العينة.

- تبين من الدراسة الميدانية أن من أهم أسباب التنقيب عن الآثار: الرغبة في الثراء السريع، الفقر وضيق الحال، والبطالة وقلة فرص العمل، الانفلات الأمني بعد الثورة، قلة الوعي بحماية الآثار والجهل وعدم الوعي، والفهم الخاطئ للدين.

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية زيادة عدد المشاركين في التنقيب عن الآثار من بين عينة الدراسة حيث بلغت ٨% من العينة شاركوا فعليا في التنقيب.

- كشفت نتائج الدراسة الميدانية ارتفاع عدد المؤيدين لدور الثورة والحراك السياسي في زيادة معدلات التنقيب غير المشروع عن الآثار في صعيد مصر وذلك بنسبة ٨٥% من إجمالي عينة الدراسة.

- تبين من الدراسة الميدانية تباين النظرة الاجتماعية للمنقبين عن الآثار في مجتمع الدراسة، وأن عدد كبير من العينة ينظرون إليه على أنهم "أناس محترمون يبحثون على كنز" ٤ %، ثم أنهم أناس يعرفون الصواب والخطأ بنسبة ١٥.٧%، وعندهم طمع وجشع بنسبة ١٠.٦%، وناس ماشيه خطأ بنسبة ٩.٧% مبيخافوش من حاجة وأفضل من اللي مبيدوروش بنسبة ٨.٥%، ليهم ضهر في الحكومة بنسبة ٥% وفقا لرأى المبحوثين.

- اتضح من الدراسة أن من بين الآثار السلبية للتنقيب على المنقبين أنفسهم وقوع حالات وفاة بينهم بنسبة ٢٩%، ووقوع حالات اختناق بينهم ٢٨%، ووقوعهم في ايدي الشرطة وتعرضهم لمعاقبة القانون بنسبة ١٢%، ووقوع إصابات وحوادث لهم ١٠%، ووقوع شجار وخلافات مادية بينهم ٦%، وهدم المنازل التي يتم الحفر أسفلها بنسبة٤%.

- تبين من الدراسة أن من بين الآثار المجتمعية الناتجة عن التنقيب عن الآثار تعرض الآثار الحضارية والثقافية للتهريب، تحول الكثير من الأفراد المنقبين نحو الجريمة للحصول على المال لينفق على عمليات التنقيب، ارتباط التنقيب بأنشطة إجرامية أخرى كتجارة المخدرات والسلاح، وإهدار الطاقات البشرية التي تقوم بالتنقيب عن الآثار، طمس لحضارة وثقافة المجتمع.

- توصيات الدراسة:

- حماية الممتلكات الأثرية وذلك عن طريق ضرورة قيام الهيئة العامة للآثار بتحديد الأراضي والمواقع الأثرية بدقة وتسويرها وتأمين الحراسة لحمايتها من التعدي والأخطار

الماسة بها.
- زيادة الاهتمام بالتوعية بأهمية الآثار ودورها في إنارة تاريخ المجتمع وتوضيح نقاط الغموض فيه، ودورها الجمالي والفني في جذب السياح.
- تغليظ العقوبات القانوية للتنقيب عن الآثار، بما يتناسب مع جسامة الجرم المرتكب.
- ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية للريفيين والعمل على إتاحة الفرص المشروعة للعمل السليم بما يجعلهم ينشغلون بالقنوات المشروعة لطلب الرزق وعدم انشغالهم بالتنقيب غير المشروع عن الآثار.
- ضرورة الاهتمام بوضع الصعيدعلى خريطة التنمية المستدامة والاستثمار الفعال للحد من البطالة والهجرة الداخلية والخارجية للشباب الباحث عن العمل والمال بكل الطرق، وحتى لايقعوا فريسة للجماعات الإرهابية والبوْر الإجرامية التى تستغلهم.
- زيادة الرقابة من قبل الجمارك والمنافذ والمداخل المختلفة على الحدود المصرية من أجل ضبط عمليات التهريب وإيجاد رادع لها.
- ضرورة وجود مواد تدريسية داخل المراحل التعليمية المختلفة تبرز أهمية الآثار وأهمية الحضارات القديمة وأهمية المحافظة عليها لدى طلاب المدارس والجامعات.

Abstract

The phenomenon of illegal excavation of The Monuments from a sociological perspective

A Field Study at Shotb village in Assiut Governorate

By Hamad Allah Ahmed

The current study aimed at recognizing the social dimensions of the phenomenon of illegal excavation for the monuments in Upper Egypt. The researcher used the perspective method with dependence on the social survey method of the sample .The field study was applied on a random sample of the Shotb village citizens whose number was 293 person .A questionnaire form was designed by the researcher was used after being peer- reviewed. Some experts at the village helped the researcher to gather detailed and profound information about this phenomenon. The study results showed ,in general, that the absence of political settlement and security after the 25th January revolution led to the increasing of illegal excavation for monuments activities by the peoples. The study also showed that there is significant relations between poverty and unemployment and the persons tendence toward excavating of monuments. The study also showed that the excavators always have other illegal activities such as trading of drugs and weapons as well as deception. The study clarified the effect of illegal excavation on the health of excavators as they are posed to injuries, hard breathing and death due to the unplanned and random ways of excavation. The study clarified the study sample awareness that the effect of illegal excavation led to; stealing the country wealth, its cultural and civilizational landmaks and sending them abroad, and damaging the ancient monuments which have

historic and civilizational value.

المراجع

- التحافي، عبدالوهاب عبدالرازق: **الحماية القانونية للآثار العربية**. مجلة الفكر الشرطي (مركز بحوث الشرطة بالشارقة "الإمارات")، المجلد الثاني عشر، العدد ٤٧، ٢٠٠٣، (١٩٨: ٢٦١).
- الجوهري، عبدالهادي: **أصول علم الاجتماع**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ٢٠٠١.
- الجوهري، محمد محمد: **علم الاجتماع التطبيقي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.
- الحذيفي، أمين أحمد: **صور الحماية الجنائية للآثار في التشريعين السعودي واليمني - دراسة مقارنة**. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (جامعة نايف بالرياض)، المجلد ٢٤، العدد٤٧، ٢٠٠٩، (٢٦٥: ٢٩٠).
- الحركان، خالد محمد: الحماية **النظامية للآثار في المملكة العربية السعودية وفي جمهورية مصر العربية – دراسة تأصيلية مقارنة**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠.
- الشمري، مازن خلف: **جريمة التنقيب الأثري غير المشروع – دراسة مقارنة**. مجلة الحقوق، كلية القانون بجامعة المستنصرة (العراق)، مج٤، العدد١٥، ٢٠١١، (٣٥٩: ٣٨٦).
- **الطحاوي، ملك محمد: البطالة والسلوك الإجرامي بالمجتمع الحضري المصري- دراسة حالة بمدينة المنيا**. المجلة العلمية لكلية الآداب بسوهاج، الجزء الثاني، العدد ٢٩، أكتوبر ٢٠٠٦، (٢٣٧-٣٠٥).
- الفخراني، فوزي عبدالرحمن: **الرائد في فن التنقيب عن الآثار**. ليبيا: منشورات جامعة قاريونس ببنغازي، ١٩٩٢.
- **المعجم الوسيط**. الجزء الأول، ط٣، بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٩٩٩.
- بدران، محمود عبدالرشيد؛ وعسكر، أحمد محمد: **الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة – تأصيل نظري ودراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الإجرامي. جامعة القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب، ٢٠٠٣.**
- جابر، سامية محمد: **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.
- جابر، عبدالتواب: **العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في التبليغ عن الجريمة – دراسة ميدانية بمحافظة أسيوط**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أسيوط: كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠١٥.
- رشوان، حسين عبد الحميد: **علم الاجتماع الجنائي**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥.
- رضوان، رضا عبدالحكيم: **الحماية الجنائية للآثار**. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (جامعة نايف بالرياض)، المجلد ٢٣، العدد٤٥، ٢٠٠٨، (٢٢٣: ٢٧٢).
- **رمزي، نبيل: النظرية السوسيولوجية المعاصرة وأصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة- قراءات وبحوث**. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠.
- زين العابدين مخلوف: **الجرائم المعلوماتية "طبيعتها، دوافعها، مستقبلها" رؤية اجتماعية**. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة المنيا، ٢٠٠٣، (ص ص٥١٣-٥٥٤).
- صيام، شحاته: **علم اجتماع المعرفة وصراع التأويلات- من العقلانية إلى جدل الذات**. القاهرة: دار ميرت، ٢٠٠٥.
- طه، حمدان: **الآثار والاحتلال في فلسطين – التنقيبات غير القانونية والاتجار غير المشروع بالآثار**. المجلة العربية للثقافة (تونس)، مج ٢٧، العدد ٥٥، ٢٠٠٩، (٤١: ١٠١).
- عبداللطيف، رشاد أحمد: **انحراف الصغار مسئولية من الكبار**. ط١، الإسكندرية: دار الوفاء، ٢٠٠٧.
- عبيد، حسن إسماعيل: **سوسيولوجيا الجريمة**. لندن: شركة ميدلايت المحدودة، ١٩٩٣.
- عوض، السيد: **الجريمة في مجتمع متغير**. الإسكندرية: المكتبة المصرية، ٢٠٠٠.
- **غانم، عبدالله عبدالغني: علم الاجتماع الجنائي الإسلامي - دراسة مقارنة، الجزء الأول "الجريمة والمجرم في المنظور الإسلامي- نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة"**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٤.
- غيث، محمد عاطف: **قاموس علم الاجتماع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦.
- **قانون الآثار المصري**، قانون رقم ١١٧، لسنة ١٩٨٣م.
- **مصطفى، محمد محمود: الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية المعاصرة**. القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣.
- يحيا، عادل: **آثار فلسطين بين النهب والإنقاذ والتنقيب غير المشروع وتجارة الآثار**. مجلة الدراسات

الفلسطينية، المجلد ١٩، العدد ٧٦، ٢٠٠٨، (١٢٨: ١٤٦).
- جريدة اليوم السابع، ٢٠١٦/٢/٢٦م. (http://www.youm7.com/story/2016/2/26/2602833)
- جريدة المصري اليوم، ٢٠١٧/٣/٣٠م.
(http://www.almasryalyoum.com/news/details/1110093)
- ولاد البلد، ٢٠١٧/٤/١٨م. **(ضبط ٣ أشخاص بتهمة التنقيب عن الآثار في قوص** ***http://weladelbalad.com/*** **)**
- جريدة الوطن العدد ١٣٦٩، بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٨م.
- Brown, Stephen E., et al.; "**Criminology: explaining crime and its context**". 7th ed., USA: Matthew Bender & Company, Inc., a member of the LexisNexis Group, 2010.
- Clinard, Marshall B. and Meier, Robert F.; "**Sociology of Deviant Behavior**". 4th ed., Australia: Wadsworth Cengage Learning, 2011.
- Deller, Steven C. & Deller, Melissa A.; "**Rural Crime and Social Capital**", *Growth and Change*, Vol.41, No.2, June 2010.
- Edmark, Karin; "**Unemployment And Crime: Is There A Connection**?". The *Scandinavian Journal Of Economics*, Vol.107, No.2, Jun.2005.
- Hall, Jerome; "**General Principles of Criminal Law**". Indianapolis: Bobbs-Merrill Company, 1990.
- McLaughlin, Eugene and Muncie, John (eds.); "**The Sage Dictionary Of Criminology**". London: SAGE Publications, 2001.
- Siegel, Larry J.; "**Criminology: Theories, Patterns, and Typologies**". 10th ed., USA :Wadsworth, Cengage Learning, 2010.
- Treadwell, James; "**Criminology**". 1st ed., London: SAGE Publications, 2006.
- Wallace, Ruth A. and Wolf, Alison; "**Contemporary Sociological Theory: Continuing the Classical Tradition**". 4th ed., New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1995.

(♦) واتضح هذا الخوف أثناء اللقاء مع بعض الاخباريين بالقرية الذين وجد الباحث صعوبة بالغة لإقناعهم أن ذلك بحث علمي وأن كافة المعلومات التي سوف يعطونها له للبحث العلمي فقط، وذلك جاء بمساعدة بعض طلاب الدراسات العليا من أبناء القرية.

(♦) تقع قرية شطب على كومة كبيرة من الأتربة يرجع تاريخها إلى العصر الفرعوني، وتدل الأخبار المتداولة في القرية على أن هناك مدينة فرعونية كاملة مدفونة تحت هذه الكومة من الأتربة، (حيث يعتقد أن تلك الكومة من الأتربة ناتجة عن قيام الجن الذي سخره أحد ملوك
المدن الفرعونية المجاورة من أجل القضاء على تلك المدينة فقام بتكويمها) ويعتقد الكثير من أهل القرية أن البحث على بعد متر او مترين تحت المنزل الي يسكن فيه سوف يخرج كنوز لاحصر لها سوف تنقله من حياة البأس إلى حياة العز والغنى، وهذا ما يدفع الكثير من أبناء القرية للبحث والتنقيب عن الآثار، وهذه الكومة بالفعل هي منطقة أثرية موجودة لدى هيئة الآثار محرم البحث والتنقيب فيها، وأي منزل من منازل القرية القديمة التي فوق هذه الكومة يهدم لا يستطيع صاحبه أن يبنيه مرة أخرى تبعاً لتعليمات هيئة الآثار المصرية.

(♦) من خلال حديث أحد الإخباريين من أبناء القرية حول الطرق التي يستخدمها هؤلاء السحرة والمشعوذين في الكشف عن تواجد الآثار، وكلها طرق غير آمنة وغير مشروعة ومنها الاستدلال على مكان الأثر من خلال الطلاسم (علامات ورموز) لاينتبه إليها عامة الناس ويراها فقط هؤلاء السحرة، والكنوز المطلسمة وفقاً لما هو شائع بين الناس هي التي عمل لها مانع ناتج عن عمل سحر أو رصد الجن يمنع من الوصول إليه، كذلك من خلال اجراء بعض القطوس السحرية كإحضار جثة طفل صغير متوفى او إحضار بخور من نوع معين أو استخدام الزئبق الأحمر لجلب الجن السفلي الذي يعد الحارس على تلك الكنوز والأمانات، بل إن بعض السحرة يرى أنه لا تفتح اللقية او الكنز إلا من خلال قتل شخص معين

ونشر دمه بأعلى المقبرة أو التضحية ببطل، أو يقوم الساحر بكتابة طلاسم معينة على جسد فتاة عذراء.... ولكل مقبرة من وجهة نظرهم طريقة لفتحها.

(♦) أشار أحد الإخباريين أن المنقبين عن الآثار يستخدمون أجهزة متطورة جداً للبحث في أماكن تواجد الآثار ومنها اجهزة الكشف عن المعادن حيث يَحضُر رجل متخصص في الكشف عن المعادن يطلق عليه "دكتور" ومعه جهاز الكشف ويأخذ مبلغ من المال (١٠٠٠٠ عشرة آلف جنيه) من اجل مسح منطقة التنقيب والكشف عن الآثار المعدنية الموجودة.

(♦) هذا الفعل هو جريمة سواء بوعي المبحوثين أو بعدم وعيهم، واستهدف الباحث من هذا السؤال الكشف عن مدى قناعة المبحوثين بتجريم هذا الفعل، باعتباره إعلاء للمصلحة العامة الوطنية على المصلحة الخاصة والشخصية، ولعل أفضل مثال على هذه الأفكار داخل نظرية توماس Thomas حيث يرى أنه ربما يحاول الأفراد تحديد الحالات بأنها حقيقية، إلا أنها حقيقية في عواقبها (جابر، ٢٠١٥: ٢٥٨).

(♦♦) تطلق كلمة "اللقية" في مجتمع الدراسة على الكنوز والآثار المدفونة تحت الأرض، وهم يطلقون عليها هذا اللفظ لأنها تكون ذات قيمة مادية كبيرة تعود على صاحبها بالنفع بعد بيعها.

(♦) من خلال حديث أحد المبحوثين عن أسباب التنقيب عن الآثار في القرية أكد على أن اغلب المنقبين من العاطلين عن العمل وذلك في ثنايا قوله "الناس اللي بتدور على الاثار معندهمش شغلانه تانية، تلاقيهم طول الليل والنهار شغالين حفر، وإن كانوا بيحفروا في الليل أكتر علشان يكونوا متضاربين من عيون الناس والشرطة".

(♦) أوضح الإخباريين بمجتمع الدراسة أن عملية التنقيب عن الآثار تتم خلال اشتراك مجموعة تتكون من أربعة أفراد فأكثر يشتركون في البحث والتنقيب عن الآثار، ودائماً ما تستعين هذه المجموعة بأحد المشايخ (السحرة) الذين يوجهونهم نحو أماكن لتنقيب ويحمونهم تبعاً لاعتقاداتهم من الأرواح الشريرة والجن الذي يحرص هذا الكنز أو تلك الآثار المدفونة... وقد أكد أحد الإخباريين أن أغلب هؤلاء المشايخ والسحرة يكونوا من النصابين.